الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commerciales

الموضـــــــــــــــــــــوع

واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل أزمة كورونا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالب(ة):
كريم أميمة

الأستاذ المشرف:
حوحو حسينة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	خيرالدين وحيد	أستاذ محاضر ب	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	حوحو حسينة	أستاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	نصبة مسعودة	استاذ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commerciales

الموضـــــــــــــــــــــوع

واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل أزمة كورونا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالب(ة):
كريم أميمة

الأستاذ المشرف:
حوحو حسينة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	خيرالدين وحيد	أستاذ محاضر ب	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	حوحو حسينة	أستاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	نصبة مسعودة	استاذ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022/2023

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله ﷺ:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذة "حوحو حسينة" التي تكرمت بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر والى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب

الإهـــداء

أهدي نتائج هذا الجهد والعمل:

إلى التي أهدتني نور الحياة ورسمت معي أحلام حياتي إلى كل شيء في حياتي إلى النعمة التي رزقني الله بها إلى التي وقفت معي وساندتني إلى التي استمد منها قوتي إلى التي علمتني الصبر ورافقتني طوال مسيرة حياتي ولولاها ما أكملت الطريق إلى القوية الرائعة إلى نبع الحنان والأمان والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها وأدامها لي نبعا صافيا امحو به كدر الأيام.

الى والدي حفظه الله ورعاه وأعانه وسدد خطاه.

إلى سندي في الحياة ومصدر سعادتي وفرحتي إخوتي الأعزاء حماهم الله.

"مريم"، "وفاء"، "إكرام"، "نسيمة"، "محمد"، "رضوان".

إلى أمراء وأميرات قلبي مفاتيح السعادة أبناء اخوتي.

"ياسمين"، أمير"، "هاجر".

إلى الأعز والأحب إلى قلبي صديقاتي ورفيقات دربي.

"منى"، "ياسمين"، "أمينة".

إلى كل الأهل والأصدقاء وزملاء الدراسة.

الى اساتذتي الكرام.

ملخص الدراسة:

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي، مما جعل كثيرا من الدول خاصة النامية منها أن تأخذ بالحسبان الاعتبارات التي تساعد على جذبه، وبلغت الجزائر أشواطا مهمة في تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في ظل الامكانيات التي تتوافر عليها، إلا أن دخول الاستثمارات الأجنبية المباشر للجزائر لا يعكس ما هو مطلوب من وراء تحسين المناخ الاستثماري، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل ازمه كورونا (كوفيد-19)، وذلك من خلال التطرق إلى تقييم مناخ الاستثمار فيها، وتحليل حجم تدفقاته اليها، وكيف تأثرت هذه التدفقات بفعل هذه الازمة، حيث كان قطاع المحروقات هو الأكثر استقطابا وجلبا للمستثمرين الأجانب، كما عرف حجم هذه الاستثمارات في الجزائر تقهقرا ملحوظا بعد الأوضاع الصحية التي شهدتها دول العالم لا سيما مع استجابة هذه الدول إلى الاجراءات الاحترازية الوقائية، والتي فرضت حجرا كليا على جميع النشاطات الاقتصادية في ظل تطور هذا الوباء.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، فيروس كورونا، المؤشرات الاقتصادية، الجزائر.

Summary:

Algeria has reached important strides in improving its investment climate to attract foreign direct investment, in light of the possibilities it has, but the entry of foreign direct investments to Algeria does not reflect what is required behind improving the investment climate, so this study aims to analyze the reality of foreign direct investment flows in Algeria in light of The Corona crisis (Covid-19), by assessing the investment climate in it, analyzing the volume of its flows to it, and how these flows were affected by this crisis, as the hydrocarbon sector was the most attractive and attractive to foreign investors, and the volume of these investments in Algeria witnessed a remarkable decline after the health conditions witnessed by the countries of the world, especially with the response of these countries to the preventive precautionary measures, which imposed a total quarantine on all economic activities in light of the development of this epidemic.

Keywords:

Foreign Direct Investment, Investment Climate, Covid-19, Economic indicators, Algeria.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خال الفترة (2010-2019)	33
02	ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019)	35
03	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	36
04	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2015-2019)	39
05	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	42
06	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة ال الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2015-2019)	43
07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة، توقعات (2015-2019) و(2020-2022)	44
08	التأثير الأساسي المباشر وغير المباشر لكوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي المباشر	46
01-09	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة (2019-2022)	
02-09	نسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر قبل وخلال جائحة كورونا (2018-2020)	47

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد الإصابات والوفيات لأكثر الدول تضررا بالفيروس	25
02	تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية	32
03	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خال الفترة (2010-2019)	32
04	تطور مؤشر الحرية التنافسية العالمية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	34
05	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	36
06	توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال خلال الفترة (2015-2019)	38
07	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2015-2019)	39
08	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر (2015-2019)	40
09	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	41
10	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة ال الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2015-2019)	42
11	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة (2018-2022)	47

مقدمة

مقدمـــــة

ان موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة مهمة وأساسية في كل الدراسات الاقتصادية والمالية، ويعتبر من المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان ونموها، ويشكل مؤشر واضح على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التطورات العالمية، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الاجور وانتاج رأس المال في الدول المضيفة في ظل الدور الكبير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اندماجها أو استحواذها على الشركات.

ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل أهمية استثنائية بالنسبة للدول النامية، وفي ظل تقلص مصادر التمويل، وتصاعد مؤشرات المديونية، مما يجعل السبيل الوحيد لخلق مصادر تمويل يمكن في محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير وتنشيط الاستثمار المحلي، الأمر الذي أدى إلى اشتداد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقها، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عامة بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم.

والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي والظفر بمزاياه وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثمار بها، خاصة في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي أجرتها، ولذلك عملت على احداث تغيرات اقتصادية خلال الفترة الماضية، فأنعكس ذلك على القوانين المتعلقة بالاستثمارات وتشجيع مختلف أنواع الاستثمار، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى منح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية والامتيازات والحوافز المالية والضريبية.

ومع تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، صارت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مؤشرات قياس نجاح السياسات الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار، كما عانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر من تباطؤ جراء الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، أبرزها أزمة النفط 2014.

وفي مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، ظهرت بوادر أزمة اقتصادية عصيبة تلوح بظلالها على العالم بأسره، لتضاعف من الاتجاه التراجعي للاستثمار الأجنبي المباشر وهي أزمة جائحة كورونا كوفيد-19 .

لقد عرف تاريخ البشرية العديد من الأوبئة والامراض الفتاكة والتي أشاعت الخوف في العالم، فكل حقبة زمنية امتازت بإنتشار وباء معين، ولكل منه مسببات وخصائص وطرق انتقال وانتشار معينة، ولعل فيروس كورونا المستجد أو ما يعرف بفيروس كوفيد-19 أكثر هذه الأوبئة نشرا للرعب في العالم، فبالرغم من حداثته إلى أنه انتشر بشكل كبير وخطير، وأضحى مشكلة صحية عالمية مند ظهوره في مدينة ووهان الصينية شهر ديسمبر 2019، إذ يعد هذا الفيروس سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل، فهو يستهدف أساسا الجهاز التنفسي للإنسان ويهاجم خالياه ويدمرها مما يعيق وظيفته، إذ يتكاثر الفيروس داخل الخلايا مؤديا إلى موتها مما يضعف جهاز المناعة فيفقد الجسم قدرته على التحمل وبالتالي الوفاة.

جعلت جائحة كورونا الاقتصاديات الدولية في حالة عدم اليقين، حيث باتت تشكل مصدرا من مصادر التقلبات وعدم الاستقرار الاقتصادي، حيث كان لجائحة كورونا تأثيرات كبيرة خاصة بما تتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، لا سيما لاستجابتها الى الاجراءات الاحترازية الوقائية، والتي فرضت حجرا كليا على جميع النشاطات الاقتصادية لاحتواء هذا الفيروس وما يسببه من عواقب.

إشكالية الدراسة:

سعت ولا تزال الجزائر الى تحسين مناخ الاستثمار فيها، من خلال تهيئة الاوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك باستخدام الإطار الاقتصادي المناسب والملائم، لكن جائحة كورونا (كوفيد-19) قلبت الموازين، في ضوء مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف كان تأثير أزمة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟**

ولإبراز ملامح هذه الإشكالية بشكل أوضح يمكننا تناولها من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي محدداته؟

2- ما هي أهم المؤشرات العالمية لتقييم المناخ الاستثماري للدول المضيفة؟

3- كيف يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعيا وجغرافيا؟

4- هل تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وفي الجزائر بأزمة كورونا؟

فرضيات الدراسة :

كإجابة أولية عن الأسئلة المطروحة نقترح فرضيات الدراسة التالية:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحدده عوامل البيئة الاستثمارية.

2- يتم تقييم المناخ الاستثماري للدول بمؤشرات عالمية تحدد إذا ما كان هذا المناخ الاستثماري جاذب أو منفر.

3- يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بدرجة كبيرة في قطاع المحروقات وبنسبة قليلة في باقي القطاعات، أما جغرافيا فأغلب الاستثمارات فيها تحمل الجنسية الأوروبية.

4- نعم تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وفي الجزائر بشكل ملحوظ بسبب جائحة كورونا، من خلال تعليق العديد من الأنشطة الاقتصادية وتطبيق إجراءات العزل العام والقيود على الحركة.

مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي، ويمكن حصرها فيما يلي:

- **الأسباب الموضوعية:** ترجع لأهمية موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وباعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- **الأسباب الذاتية:** الرغبة الملحة في اطلاعي أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه وإزالة بعض من الغموض عنه، خاصة وأن الموضوع حديث وأن الظروف التي يمر بها الاستثمار الأجنبي المباشر طارئة وغير عادية.

حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في الإطار المكاني والزماني، الحدود المكانية: فإم هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل جائحة كورونا، الحدود الزمنية لقد تم تحديد فترة الدراسة قبل جائحة كورونا وخلالها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض باقتصاديات الدول النامية.
- دراسة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن جائحة كورونا على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.
- تحليل التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل وأثناء فترة انتشار جائحة كوفيد-19.
- توضيح أهم الإجراءات الحكومية والسياسية المتخذة للتصدي لجائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر التي أصبحت من أهم مصادر تمويل التنمية في الوقت الراهن نتيجة المنافع التي تعود بها على الاقتصاديات المضيفة، والأهمية التي يتطلبها استقرار الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الاستثنائية، خاصة عندما تكون هاته الظروف يصعب السيطرة عليها.

منهجية الدراسة:

في إطار الإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري من أجل التطرق للمفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الإطار التطبيقي استخدمنا أسلوب دراسة حالة للمنهج التحليلي عند دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل أزمة كورونا.

صعوبة الدراسة:

- عدم توفر الإحصائيات الوافية التي يحتاجها موضوع الدراسة وذلك بأن الموضوع جديد، مع قلة المراجع والمصادر.
- طبيعة الأزمة لمتغيرة جعلت الأرقام والنسب في تغير مستمر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1990-2019)، وهي اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي بجامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، للباحث هشام طلحي، حيث ركز الباحث في دراسته على تحديد اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الاساسية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، واختلفت دراستنا عنه بتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنافسية العالمية.

الدراسة الثانية: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية لحجمه، توزعه القطاعي والجغرافي (1995-2018)، وهي عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي ضمن المجلد 02 في العدد الأول في سنة 2020، من إعداد الباحثين عبد الحق طير، عقبة ريمي وخالد مدخل، حيث تم التركيز على تحليل حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، ونظرة حول موقعها في خريطة الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية، و كذا تحليل توزيعه القطاعي والجغرافي خلال الفترة (1995-2018)، بينما قمنا بدراستنا بالتطرق للفترة من 2010 الى 2022، ومعرفة على ماذا تأثرت هذه التدفقات من خلال الأزمات التي حدثت.

الدراسة الثالثة: فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر -دراسة تحليلية-، وهي عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة التمكين الاجتماعي ضمن المجلد 02 في العدد الثاني في سنة 2020، من إعداد الباحث نعيم بعموشة، حيث ركز من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على جائحة كورونا وكيفية انتشارها، مع وقوف هذه الاخيرة في الجزائر من خلال عرض احصائيات لعدد الاصابات والوفيات وتوزيعها الجغرافي حسب الخط الزمني منذ ظهور أول حالة في الجزائر، بينما دراستنا قامت بتحليل تأثير جائحة كورونا على واقع التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الدراسة الرابعة: تداعيات كوفيد-19 على الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية وهي عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة ابعاد اقتصادية ضمن المجلد 11 في العدد الثاني في سنة 2021، من إعداد الباحثة صالحي سلمى، حيث ركزت الباحثة على واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ومدى تأثيرها بجائحة كوفيد-19، حيث كان متوقعا انخفاض تدفقاته في الدول العربية الا ان العكس هو ما حدث وشهدت المنطقة العربية ارتفاعا في هاته التدفقات، وأيضا تأثير المناخ الاستثماري في الدول العربية سلبا جراء انتشارا جائحة كوفيد-19.

هيكل الدراسة:

في معالجتنا لهذا الموضوع قسمنا البحث الى فصلين يضم كل منهما، الفصل الأول الجزء النظري، والفصل الثاني الإطار التطبيقي، حيث يتم في الفصل الأول النظري سرد جملة من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثاني المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه، وفي المبحث الثالث مناخ الاستثمار، أما المبحث الرابع فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

في الفصل الثاني الجزء التطبيقي والخاص بالدراسة التحليلية، في المبحث الأول تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر، أما في المبحث الثاني قمنا بتحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2010-2019)، وفيما يخص المبحث الثالث فتطرقنا الى تداعيات جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

يتناول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المداخل التي نحاول من خلالها أن نبين مفهوم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه، و كذلك توضيح أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته مع ذكر مزاياه و عيوبه، ثم نوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي العوامل التي ينبغي دراستها قبل القيام بالاستثمار في بلد ما، إلى جانب هذا ومما لا شك فيه فإن للاستثمار الأجنبي المباشر أهداف ودوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموما، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية لتجسيد الاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية.

تتأثر قرارات الشركات الأجنبية بشأن الاستثمار المباشر بالعديد من العوامل، بما في ذلك مناخ الاستثمار في البلد المستهدف، فمناخ الاستثمار هو البيئة التي تعمل فيها الشركات، ويشمل عوامل مثل السياسة الحكومية، والقوانين، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والبنية التحتية، والتعليم، والثقافة الأعمال.

خصصنا الفصل الأول لبعض المفاهيم العامة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار

المبحث الرابع: ماهية فيروس كورونا المستجد الذي تطور الى جائحة عالمية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد الاستثمار الاجنبي محل اهتمام رؤساء الدول النامية مع مطلع القرن 20، لما له من ادوار تغيير العلاقات الدولية والسياسية، وايجاد الحلول الكفيلة والمرضية للطرفين على حد السواء والدخول في ركب العولمة من بابها الواسع.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.

لا شك انه بعد تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الانتاج العالمي والتجارة، فإن الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة مستمرة في سنوات الأخيرة، فمعظم دول العالم أصبحت مستضيفة ومضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا لذلك سنسلط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بكل جوانبه وكذلك خصائصه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الاجنبي حالة خاصة من الاستثمار بصفة عامة حيث يكون مصدر تمويل أجنبي من خارج حدود الدولة المضيفة وينصرف مفهومه إلى حقوق حقوق ملكية لمستثمرين من دولة ما في أنشطة اقتصادية تتم في دولة أخرى، حيث يكون لهؤلاء المستثمرين المشاركة في الإدارة (فاروق، 2006، صفحة 4)

ويمكن تعريفه أيضا على أنه تحويلات من الخارج في صورة نقدية او عينية أو كليهما بهدف اقامة مشروع انتاجي تسويقي واداري في الأجل الطويل، بهدف التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري كليا او جزئيا لتحقيق اقصى ما يمكن من الأرباح.

وعرفته منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة الاستثمار الاجنبي المباشر هو توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة ،أيا كان المستثمر ، فردا أم شركة أم مؤسسة (سلمى، 2021، صفحة 528).

وجاء في تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين للاستثمار الاجنبي المباشر، أما التعريف الأول فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات عبر الوطنية التي يقوم بها في الاقتصاد (المستثمر المباشر) من أجل تأسيس مصلحة دائخة في الأعمال التجارية (المؤسسة الاستثمارية المباشرة)، المقيم في اقتصاد اخر غير اقتصاد المستثمر المباشر، بحيث يحفز المستثمر الرغبة في اقامة علاقة استراتيجية دائمة مع الشركة ممارسه تأثير كبير على ادارتها.

أما التعريف الثاني فانه يقوم على اهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن ان تكون بدون توحيد التعريف المستعملة من الدول الأصلية والدول المستقبلة له، لذلك اعتمدت عدة اجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، بأخذ صفة المرجعية بالنسبة للدول الاعضاء، ويتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية او خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا اذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، فرعا أو شركة تابعة لها تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد اقامة المستثمر الأجنبي (هشام، 2022، الصفحات 10-11)

وقد حدد الصندوق النقد الدولي 10% كحد أدنى من أصل رأس المال الاسمي لمنح المستثمر الاجنبي حق التصويت على القرارات الادارية وقد تختلف هذه النسبة بين البلدان وحسب سياسة البلد المضيف (الحسن، 2014، الصفحات 27-28)

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعا في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على الدولة غير الدولة صاحبة الرأس المال، بغرض انشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر ادارته كليا او جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص نذكر منها (الوهاب، 2010، صفحة 22)

- الاستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسات في الخارج.
- امتلاك المستثمر الأجنبي 10% فأكثر من الأسهم العادية فيحق له التصويت داخل المؤسسة.
- إمكانية ضمان الرقابة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج.
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شكلين وهما:

- **الشكل الأول:** وهو مرتبط بالأصول الإنتاجية في البلد المضيف وهذا الشكل يمنح نفوذا مباشرا لصاحبه من خلال الملكية الكاملة أو بنصيب معين يكفل له السيطرة على إدارة المشروع ويضم الأنواع التالية:
  - الاستثمار المشترك
  - الاستثمار المملوك بالكامل
  - الاستثمار في المناطق الحرة
  - الاستثمار في مشاريع التجميع

1- الاستثمار المشترك:

وهو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات الاقتصادية وينطوي على عمليات انتاجية وتسويقية مالية (الحميد، 2006، صفحة 184)

وبالتالي فإن الاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين الطرفين استثماريين أحدهما وطني والاخر أجنبي والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما أو مشاركة الطرفين، الأجنبي هنا يأخذ عدة أشكال سواء في الشكل المالي أو خبرة أو معرفة أو عمل أو التكنولوجيا او تقديم معلومات او تقديم السوق.

ومن مزايا الاستثمار المشترك أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

يعتبر الاستثمار المشترك عاملا لتنشيط ودفع الاستثمار الأجنبي حيث يسمح بجلب الاستثمارات سواء كانت نقدية أو عينية والتي تأخذ شكل تقنيات وخبرات، كما يعتبر وسيلة مهمة في دخول نظام المعلومات الاقتصادية التي تحتل دورا أساسيا بالنسبة للمؤسسة في استراتيجياتها التطويرية.

أما بالنسبة لعيوب الاستثمار المشترك هو حرمان الدول المضيفة من بعض المزايا إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار، مثل توسيع استعمال التكنولوجيا في حالة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي.

يحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والادارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصه في الدول النامية.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعد هذا النوع من الاستثمار هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الاجنبي، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج والتسويق أي نوع من النشاط الانتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع المراد اقامته دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام بالأعمال الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين والاداريين والآلات والمعدات، والقيام بالإشراف على انجاز المشروع ثم مباشرة بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي (الحسن، 2014، صفحة 25)

وبشكل عام أن هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثيرات ايجابية على الدول المضيفة منها: تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية اليها، المساهمة في اشباع حاجات سوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع، يساعد على خلق فرص أكبر للعمالة المحلية خصوصا عندما تشترط الدولة المضيفة في قوانينها على اجبار المستثمر الاجنبي على تشغيل نسبة محددة من العاملين في المشروع.

أما بالنسبة للأثار السلبية التي تخشاها الدول النامية من وراء هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر، هو تعميق حالة التبعية والاحتكار الاقتصادي الذي يمارسه المستثمر الاجنبي، ولم يعد خافيا ان الدول المتقدمة تسعى من خلال منظمة التجارة العالمية إلى خدمة مصالحها وأهدافها الاستراتيجية بعد فرض قرارات من خلال مجموعة اتفاقية الاستثمار بالتجارة واتفاقية تجارة الخدمات، التي تمثل بمجملها قيودا تحد من قدرة الدول على دعم صادراتها وعلى حماية اقتصاداتهم من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي الوافد اليها، بالإضافة الى تحويل الارباح الى الخارج هذه الدول ونهب ثروات الدول النامية (فرحات، 2010، صفحة 141)

3- الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة نظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية، أو الوطنية، أو المشتركة، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز، والمزايا، والإعفاءات (طير، ريمي، و مدخل، 2020، صفحة 53)

ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة (الحميد، 2006، صفحة 185)

4- الاستثمار في مشاريع التجميع:

ويتمثل في اتفاقيات مبرمة بين طرف أجنبي وطرف وطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول(الأجنبي) بتزويد الطرف الثاني (الوطني) بمكونات منتج معين (سيارة أو تلفزيون مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة منها كبر حجم السوق أو انخفاض تكلفة عناصر الانتاج كالعمالة أو المواد الخام، او التخفيف من وطأة الضرائب، والرسوم المفروضة في بلد الام،، وفي معظم الأحيان ولا سيما في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة والتقنيات اللازمة والخاصة بتصميم المصنع والصيانة وغيرها، وهذه المشاريع قد تكون استثمارا أجنبيا مشتركا او مملوكا بالكامل للطرف الاجنبي (قحف، 2003، صفحة 36)

- **الشكل الثاني:** وهو لا يرتبط بأي نوع من أنواع الملكية ولا يفرض التزاما طويلا الأجل على المستثمر الأجنبي إلا في بعض الحالات وبالرغم من ذلك قد يكون للمستثمر الأجنبي صوت فعال في إدارة المشروع ويشمل هذا الشكل الأنواع التالية:
  - التعاقد في الباطن.
  - تسليم المفاتيح.
  - عقود تسليم المنتجات باليد.
  - عقود الإدارة.
  - عقد الوكالة (التسويق).
  - عقود الترخيص.

وفيها يأتي توصيف لهيكلية هذا الشكل:

1- التعاقد من الباطن:

هو عبارة عن اتفاقية بين شركتين تقوم إحداهما (المقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية لسلعة معينة إلى الطرف الثاني (الأصيل) والذي يقوم باستخدامها في إنتاج سلعة بصورتها النهائية و بعلامتها التجارية، أي أن الأصيل يزود المقاول الباطن بالمواد الخام المطلوبة لتصنيع مكونات السلعة، ثم يقوم بتوريدها للأصيل، وقد شهد هذا الشكل توسعا كبيرا مع بداية الألفية الثالثة ونهاية الألفية الثانية، وخصوصا في مجال تصنيع الحاسبات والمعدات الإلكترونية في الدول الآسيوية والصين (الحسن، 2014، صفحة 30)

2- تسليم المفاتيح:

وفي هذا النوع يقوم الطرف الأجنبي (بناء على عقد) بينه وبين الطرف المحلي بإقامة المشروع الاستثماري والاشراف عليه لغاية الوصول إلى مرحلة التشغيل حيث يتم تسليمه إلى الطرف المحلي الذي يقوم بدفع الكلفة أو بدل أتعاب إلى الطرف الأجنبي.

3- عقود تسليم المنتجات باليد:

وهي ما تسمى بعقود التصنيع وهي عبارة عن اتفاقية بين الشركة الأجنبية وإحدى الشركات الوطنية، يتم موجبها تصنيع وانتاج سلعة معينة كاملة من قبل الشركة المحلية لحساب الشركة الأجنبية، وقد تكون عادة عقود طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته.

4- عقود الإدارة:

هي اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات القانونية التي يتم بمقتضاها قيام الشركة المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل مشاركة في الأرباح، ومثال على ذلك سلسلة فنادق هلتون في العالم (البيلاني، 2008، صفحة 215)

5- عقود الوكالة (التسويق):

هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحدهما (الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول على طرف الثالث (المستهلك)، ويعتبر الوكيل وسيطا بين الأصيل والمستهلك مع احتفاظ الأصيل بعلامته التجارية.

6- عقود الترخيص:

وهي إحدى الأساليب التي يمكن للشركة المتعددة الجنسيات أن تنقل إنتاجها من النطاق المحلى إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى إنفاق استثماري، وتراخيص الإنتاج عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام أو خاص)، في الدولة المضيفة لاستخدام العلامة التجارية أو براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مادي معين (الحسن، 2014، صفحة 31،32)

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه، وعيوبه

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة ومزايا كثيرة، لكنه لا يخلو أيضا من العيوب، وسنقوم في هذا المطلب على التعرف عليهم:

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

وتتمثل أهميته في: (باراكش و رزين، 2001، صفحة 07)

1- كشكل من أشكال تدفق راس المال:

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر ازدهارا تشهد أشكال تدفق رأس المال الأخرى تلاشيا، فالمساعدات الدولية فتناقص مستمر منذ الستينات، بعد أن كانت تشكل أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر "كولسترول حميد" لأنه يمكن من تحقيق مكاسب عدة (اقتصادية، تكنولوجية، اجتماعية)، ويتميز كذلك بالاستقرار والمرونة، خاصة في الأزمات على غرار أزمة شرق آسيا (1997-1998) وأزمة المكسيك (1994-1995) بالمقارنة مع تدفقات رأس المال الأخرى بما فيها الاستثمارات غير المباشرة، هذا الى جانب المساهمة الحقيقية في الاستثمار المحلي.

2- كقناة أساسية لنقل التكنولوجيا:

تستعمل الشركات متعددة الجنسيات عدة قنوات لنقل التكنولوجيا المرتبطة بممارسة نشاطها، وتركز خاصة على قناتين أساسيتين هما: الاستثمار الأجنبي المباشر وعقود التراخيص.

ويختلف نقل التكنولوجيا عبر عقود التراخيص عن نظيره عبر الاستثمار الأجنبي المباشر كون هذا الأخير يختص في نقل التكنولوجيا التي تستغل مباشرة من طرف المؤسسات، أين تزود الشركة الأم فروعها بالمعارف التكنولوجيا، وفي حالة عدم تزويدها بها تضمن على الأقل التنسيق، وبالتالي فإن الفرع لا يملك الحرية لاختيار مورد للتجهيزات والخدمات المتعلقة بإنشاء الفروع، مما يسمح للشركة الأم بمراقبة استغلال هذه التكنولوجيا عن كثب وهو ما يختلف عن عملية نقل التكنولوجيا عبر التراخيص

3- كأداة لتحقيق التنمية المستدامة:

ويمكن تلخيص أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية:

- يتيح الاستثمار الاجنبي المباشر نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات راس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الانتاج، كما انه مصدر لتدفق راس المال اللازم لتمويل عجز ميزان التجاري.
- يساهم هذا النوع من الاستثمار في التنمية راس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على زيادة ايرادات ضرائب البلد المضيف.
- يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية...الخ).
- يساعد في تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الركود الاقتصادي.
- يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية للدول المضيفة.

بعد تطرقنا الى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، نتأتي الى المزايا والعيوب.

الفرع الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي مزايا لكل من الدولة المضيفة والدول المصدرة نذكر منها ما يلي:

1-1- على مستوى الدول المضيفة: (ابوقحف، 2002، صفحة 366)

ان مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في زيادة تدفق وحجم الأموال الأجنبية للدول النامية من خلال اقامة مشروعات انتاجية لغرض التصدير تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الاجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديده.

يمكن من سد الفجوة الادخارية أي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي الى تعويض قله التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

رفع من الطاقات الانتاجية وكذلك التوسع في الاستثمارات الصافية مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة، وحقيقية للنشاطات الانتاجية وغير الانتاجية ومن ثم تحقيق خطوة لبناء هيكل اقتصادي متكامل.

تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الاجنبية واكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدامها مهاراتهم ومعرفتهم العملية والفنية والادارية الى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مكلف مقارنة بالافتراض من المؤسسة المالية.

1-2- على مستوى الدول المصدرة:

تتمثل مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي (زمال، 2004، صفحة 35)

- الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة الغالية المتوفرة بالدول المصدرة.
- الحصول على الامتيازات الإغرائية المقدمة من قبل الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى سبيل المثال: الامتيازات الضريبية والجمركية وهذا ما يسمح للدول المصدرة بالتغلب على القيود المجحفة في مثل هذه العمليات استثمار الاموال عند معدل عائد اعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا.
- استغلال هذه الشركات لغايه سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من العيوب نذكر منها (قديد، 2010، صفحة 97)

- ان الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها الى الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو انها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج.
- لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الادارية والتنظيمية في الشركات العابرة للقارات، تعتمد على عنصر العمل الاجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، لسماح مشروعات الاستثمار الاجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي الى عرقلة في الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديده مما يؤدي هذا حتما في المستقبل القريب الى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الاجانب.
- خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر، وخطر توسعها لتصل الى المجلات أخرى غير اقتصادية ومن بينها المجلات الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- التأثيرات السلبية للاستثمارات المباشرة الاجنبية على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية، والخضوع لضغوطات الحكومات الاجنبية كل هذا يؤدي الى الانتقال من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.
- يمكن ان تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تفاقم التلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الانشطة والصناعات الملوثة للبيئة مثل استخراجية النفطية، والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمنت والاسمدة، بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات الاجنبية في دورها لمعايير بيئية مشددة بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، وفي حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.

المبحث الثاني: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

للاستثمار الأجنبي المباشر محددات وأهداف نذكرها في المطالب التالية:

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز توجهاته وتدفقاته، هذه ما يعني أن هذه العوامل في ذاتها مرتبطة بأطراف مختلفة ، اما بالدول المضيفة والتدابير العامة التي تتخذها من جهة، واما بالشركات الاجنبية وهي كالتالي (الرؤوف، 2012، صفحة 77)

الفرع الأول: العوامل التي تخص الدول المضيفة

إن العديد من الدراسات اثبتت خلال عقدي الستينات والسبعينات ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كانت وارده بحجم كبيره للدول المتقدمة، ما يفسر بان تلك الدول كانت تتوفر على متطلبات المناخ الاستثماري الملائم، على عكس الدول النامية آنذاك التي كانت حصتها من التدفقات ضعيفة او تكاد تنعدم، وتكمل محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في النقاط التالية:

1- محددات في إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي: حيث ان الاستقرار السياسي في اي بلد له تأثير كبير على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث ان المستثمرين يفضلون الانظمة الديمقراطية لأنها مستقرة.
- الاتفاقيات الدولية بشأن الاستثمار الاجنبي المباشر.
- سياسة الخصخصة وهيكل الاسواق.
- التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية والحواجز الغير جمركية.
- حوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار.

2- المحددات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المضيفة

- هيكل وحجم نمو السوق ونصيب الفرد من الدخل.
- فرص الوصول الى الاسواق الاقليمية والعالمية.
- مدى توفر كل من المواد الالوية والمواد الخام.
- العمالة الماهرة والغير الماهرة منخفضه التكلفة.
- تكلفه المواد والاصول الواردة أعلاه، معدله حسب انتاجيه العمل.
- النقل والمواصلات من والى داخل الاقتصاد المضيف.

الفرع الثاني: العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقع استثمارها

- انخفاض تكاليف اليد العاملة من اجور ورواتب مقارنه بالبلد الاصلي للمستثمر.
- توفر على ظروف اللازمة بين العمالة والمستثمر الاجنبي من توفر مستوى ثقافي كلغة التواصل وقدره الانسجام.
- توافر حجم كبير من اليد العاملة وخاصه الماهرة منها.
- انخفاض تكاليف الانتاج يعد بمثابة دافع كبيره لتدفق الشركات الاجنبية.

- توافر وبشكل جيد المكونات الاساسية للبنية التحتية مثل الطرق ووسائل النقل وكذلك الخدمات المتصلة بالاتصالات الكهربائية، الطاقة، المياه وذلك على المعايير الدولية وبالتكاليف المنخفضة.
- يعد العمل الذي يتعلق بدرجة المخاطرة المسجلة من المحفزات او المعيقات في تدفق الشركات الاجنبية وذلك لمدى وضع الدولة المضيفة من أمن وعدم العصيان المدني او غياب الحريات الفردية والجمعية... الخ، وما ينسجم عنها من مخاطر كبيرة وعوائق غير محمودة.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة دوافع للاستثمار الاجنبي المباشر حسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود اليها ملكيه هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه.

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن تلخيص أهم دوافع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدول النامية فيما يلي: (بوحلايس، 2009، صفحة 20،21)

أولا: الدافع الأول

وهو دافع تاريخي وسياسي، حيث نسجل هنا ان معظم دول النامية كانت تشكل قبل وقتنا هذا والى حد بعيد مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت هذه الدول النامية اما تحت الاستعمار التامة او الحماية سامح لتلك الدول الاستعمارية الكبرى وهي معظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصادياتها تحت أسلوب (الاقتصاد التابع والمكمل) الى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية...الخ، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.

ثانيا: الدافع الثاني

وهو الذي يتعلق بأسواق الدول النامية الواعدة حيث نسجل هنا ان هذه الاسواق خاصه في ظل انكشافها للعالم تستجيب لكل ما يتم عرضه من السلع والخدمات المحققة من قبل المستثمر الاجنبي الذي يستطيع تلبيه الطلب المحلي من خلال الانتاج مباشره في تلك الاسواق في ظل ظروف تتسم بغياب المنافسة وعدم قدره المؤسسة المحلية على المواجهة ومن ثم عجزها مقارنه بما يمتلكه المستثمر الاجنبي من امكانيات ومؤهلات.

ثالثا: الدافع الثالث

منها ما تشكل مصادر حقيقيه للمواد الاولية من مناجم للحديد والصلب... الخ، ومنابع البترول والغاز، المستثمر الاجنبي يدرك على انها تمثل مواقع هامه للاستثمار عبر الاستثمار الاستخراجي أو التحويلي، وهذا ما ينطبق على الشركات الكبرى البترولية الموجودة مثلا في الجزائر في اطار ما يسمى "الشراكة" بين شركه سوناطراك وبريتش بتروليوم البريطانية، اوشال الامريكية هذا من جهة ومن جهة اخرى لغرض ضمان مصادر التمويل بتلك المواد الاولية وخاصه البترول، وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان بعض الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لجات الى حل التدخل العسكري واحتلال بلدان مثل العراق او التواجد العسكري في بعض الدول مثل الدول الخليج تحت حجج واهيه مثل

الاتفاقيات العسكرية او محاربة الارهاب...الخ، والحقيقة ان المبرر الرئيسي من وراء ذلك هو استغلال منابع وابار البترول وحمايتها لأجل ضمان التموين منها خدمه لمصالح الشركات الكبرى في هذا المجال.

الفرع الثاني: دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدولة المضيفة

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الاجنبي المباشر المستقطب من طرف بعض الدول المضيفة ونؤكد هنا على بعضها، كون ان البعض الاخر منها ربما ما زال يتردد على تخطي هذه الخطوة بسبب مخاوفه من الاثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة ومن جهة اخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعدد الجنسية، ان الدول المضيفة تتسارع الى تشجيعه بدفع اهميته، مقارنه بالقروض الخارجية، وتكملة للموارد المحلية.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار استراتيجي

إن المتأمل في العقدين الماضيين من القرن الماضي يلاحظ انه حدث تحول كبير حول اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر مصدر أساسي من مصادر التمويل الخارجي، حيث حل هذا المصدر محل المصادر الاخرى التقليدية المتمثلة في القروض الثنائية والقروض من البنوك التجارية والمنح وغيرها.

والقصد من الشروط التي تضعها بعض الدول المضيفة حيال الاستثمار الاجنبي المباشر ليس المراد منها عرقلته كما يبدو هذا في ظاهره وانما البحث عن السبل الملائمة والفعالية والمحافظة على استمراريته لأنه كلما زاد الانسجام بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين القطاعات الاقتصادية للدولة المضيفة كلما زاد الارتباط بينهما أكثر على ظاهره عدم التجانس.

لقد ادت الزيادة ، في التدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ابتداء من النصف الثاني من القرن الماضي الى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، ويبرز هذا الاتجاه في الزيادة بانتهاج اقتصاد السوق في معظم هذه الدول، وتحرير نظم التجارة والاستثمار (براهمية و سلايمية، 2006، صفحة 09)

ان استعانة الدول النامية بالاستثمارات الاجنبية المباشرة في تمويل الاقتصادية غالبا ما يكون مصحوبا بالآثار الاقتصادية والسياسية السلبية، الا ان السياسة الاقتصادية الصحيحة في تلك الاقطار هي التي تحكم طبيعة هذا الاستثمار ومدى الاستفادة منه في دعم اقتصادياتها المحلية على ان يكون هذا الاستثمار موجه نحو مشاريع انتاجيه بحيث تشكل رافدا اساسيا من روافد التنمية والا فانه سيكون عبئا يثقل كاهلا اقتصاديات الدول المستقبلة له.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر كضرورة اقتصادية

قد اوضحنا فيما سبق كيف ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة اضحت حتميه تاريخيه واستراتيجية في مجال التمويل الدولي، وهنا سنحاول ابراز الحتمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال ضعف الموارد المالية للدولة النامية وعدم قدرتها على مواجهه الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ودورها بالتنمية.

أ- عدم فاعلية التجارة الخارجية كبديل عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر التجارة الدولية موردا هاما للعملات الأجنبية نظرا لما تدره من اموال نقدية والتي تتمثل في عائدات الصادرات الدول من السلع والخدمات، وكما يقول في ذلك " توماس مان" احد رواد المدرسة التجارية (ان الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا ان للأجانب اكثر مما نشتري منهم في القيمة) (النجار، 1973، صفحة 32)

وقد يعني ذلك ان التجارة الدولية قديما وحديثا تمثل من مصادر التمويل الخارجي، هذه الغاية يتوقف على مدى قدرة الدول النامية في الحفاظ على توازن ميزانها التجاري وتحقيق الفائض في الانتاج، وهذا الامر مستبعد في الوقت الراهن مما يجعلنا نشك في فعالية التجارة الخارجية كوسيلة من وسائل التمويل بالنسبة لهذه الدول، لان الميزان التجاري لمعظمها في حالة عجز دائم وهو وضع يتعارض مع ما جاء به أنصار مقولة "التجارة الخارجية وسيلة من وسائل التنمية" وذلك لعدة مبررات ننجزها فيما يلي:

- إن مستلزمات الانتاج القاعدي من تجهيزات صناعيه وعتاد والآلات لا يتم انتاجه داخل الدول النامية بل يستورد وبتكاليف باهظه.
- ان تقسيم الدولي للعمل جعل الدول النامية تتخصص في تصدير مواد اولية محدودة بينما تصدر الدول المتقدمة مختلف السلع
- ان الاعتماد على التجارة الدولية لتحقيق التنمية في الدول النامية مجرد وهم كما ان الاعتماد على الامكانيات الذاتية غير ممكن لضعف حجم الموارد المحلية، لجوء الدول الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كخيار لا بديل عنه، لان الاستثمارات العامة لا يمكن الحديث عنها بعد ان اصبحت مديونتها تثقل كاهل اغلبية الدول النامية لدرجة الافلاس واعلانها التوقف عن الدفع، مما يجعل الدول المتقدمة تمتنع عن تقديم المزيد من القروض العامة اما إذا قبلت فلن يكون الا بشروط.
- و الآن في ظل نظام عالمي للتجارة الحرة ومع ازالة كل العقبات التجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، قد يدعي البعض انه لا داعي لقيام الشركة بتكبد عن الاستثمار بالخارج طالما انه صار بإمكانها الاستثمار بالدولة الام وتأتي دون عقباته الى الدولة التي اعتادت على القيام بالاستثمار فيها، ولكن يجب التأكيد هنا على ان تحرير التجارة صاحبه زيادة هائلة في حجم الاستثمار وليس العكس، ومرد ذلك ان العقبات التجارية لم ولن تكون العامل الوحيد الذي يؤثر على قرار الشركة بالاستثمار في الخارج اضف الى ذلك ان هناك انواع من الاستثمار لا يمكن القيام بها الا في بلد اجنبي (السلام، 2007، صفحة 73، 74)

ب- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

تتمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الانفاق الاستثماري الى زيادة القدرات الانتاجية، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصوره عامه، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصوره صحيحة الى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية بما يحقق وحده الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الانتاج ودفع عمليه التنمية الى الامام بصوره متواصلة.

حيث يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا هاما في التنمية الاقتصادية اذ يعمل على زيادة معدل نمو الناتج والاستثمار، كما انه يعمل على سد الفجوة بين الادخار والاستثمار المحليين.

ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول النامية بطريقه ايجابيه وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والاسواق الحرة، فالمستثمرون الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة، التكنولوجيا، راس المال، الادارة، ومهاره التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة ويزيد

ايضا من فرص العمل ويحسن توزيع الدخل، وضمن هذا الاطار من الصعب ان لا نصل الى استنتاجات ايجابيه عن مساهمه الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية (بوحلايس، 2009، صفحة 24)

لقد اشار بعض المحللين الاقتصاديين الى ان تأثير الاستثمارات الاجنبية على تنمية الدول النامية يتوقف على عدد من العوامل، حيث ان درجه اسهام الاستثمارات الاجنبية في التنمية يتوقف على طبيعة المجال المفتوح في هذه الاستثمارات وكذلك مستوى التقدم والنمو الاقتصادي.

ويمكن ايضا ترجمه هذه الدوافع في تلك الاهداف التي تتخذ الابعاد الاقتصادية والاجتماعية، والتي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة حيث تصب كلها في مصب دفع وتيره النمو الى الامام وخدمة للتنمية الشاملة وانعاشا لاقتصادياتها، ويمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي:

- جعل المستثمر الاجنبي يساهم في ايجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الاخيرة، أو العمل على تقليصها وذلك من خلال اقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على توفير مناصب شغل جديدة.
- اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى جانب تلك الدوافع قد يكون بدافع احلال الانتاج محلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة ومن جهة اخرى بناء اقتصاد تصدير قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية.
- الى جانب ذلك قد يتجسد الدافع الرابع في ان اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدي حتما الى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الام.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

كثيرا ما تلجا الشركات والافراد الى الاستثمار في الدول اخرى سعيا منها وراء تحقيق منافع واهداف محددة، ومن أهم الاهداف التي يؤمل تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي (عبدالله، 2005، صفحة 12)

- الحصول على مواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمرة فيها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، ان الشركات الاجنبية قد تحقق ارباح من استثماراتها تفوق الارباح التي حققها داخل الوطن.
- سهوله قيام الشركات الاجنبية بمنافسه الشركات والصناعة المحلية، وذلك من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.
- تقليل المخاطر التي تتعرض اليها استثمارات الشركات الاجنبية، فكلما توزعت وانتشرت على عدد كبير من الدول فكلما قلت المخاطر هذه الاستثمارات.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

لا ينتقل راس المال من بلده الاصلي الى البلد المضيف الا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف اليه وهناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، ونوجيه استثماراته الى بلد دون اخر، وهذه مسالة تتفاعل فيها العوامل الموضوعة مع العوامل النفسية، كما ان عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد الى اخر، ، والتي تتمثل اهمها في سياسات الاقتصاد الكلي والانظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، وقوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسب النزاعات التي قد تواجه المستثمر (النجار، 1991، صفحة 126)

ويعرف ايضا بانه: " مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي يتم فيه الاستثمار، فهي تشمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الامنية، القانونية والادارية المؤثرة على حركه رؤوس الأموال ووجهتها وتوجهاتها (الجوزي، 2008، صفحة 147، 148)

أيضا مناخ الاستثمار هو: مناخ عام مستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نمو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، المناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصه او استثنائية لجذب بعض الاستثمارات بل تكون مجمل تشريعاته مشجعه للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه، منذ اعداد دراسة اقتصاديه وتامين الموافقات والتراخيص وتامين التمويل ومستلزمات التشغيل والتسويق للإنتاج في الداخل والخارج والتعامل النقدي والمالي الضريبي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وبالتالي تؤثر في حركة رؤوس الاموال، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة او استثنائية لجذب بعض الاستثمارات بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

يعرف مناخ الاستثمار على انها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته، لكنها تخرج عن سيطرته، وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والادوات والمؤشرات التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثمار في الدولة معية، ويتكون مناخ الاستثمار من:

الفرع الأول: المناخ السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي والامني شرطا أوليا ضروريا لأي استثمار محلي او أجنبي، ويرتبط بالاستقرار السياسي بما يعرف "بالفساد السياسي" الذي يؤدي عادة الى انعدام المنافسة الحرة السليمة وانعدام الشفافية، ويتاثر المناخ السياسي والامني بمجموعه من العوامل أهمها (طلال، 2015، صفحة 7)

- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الاجنبية.
- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا او دكتاتوريا.

- دور المؤسسة العسكرية في ادارة شؤون البلد المضيف، درجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

لا ينجم عن اندلاع الحروب أو أي أشكال أخرى من العنف الواسع الانتشار سوى القضاء على كافة أنواع الاستثمار المنتج تقريبا، أن المؤسسات تحتاج إلى أكثر من السلام للدفع بما لديها من طاقات وموارد في الاستثمار ويعتبر توافر مستوى المعقول من الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصادي الكلي العتبة الضرورية للولوج إلى مناخ استثماري سليم، فالأجواء غير المستقرة أو الغير الآمنة لها آثارها التي تظهر على أوضح وجه في بيئة الاستثمار، وذلك من خلال ما تؤثر به هذه الأجواء على حقوق الملكية، كما يرتبط بالاستقرار السياسي ما يعرف " بالفساد السياسي " الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وعدم وضوح قواعد اللعبة مما يؤدي إلى عدم الإمكان من اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة (احلام، 2019، صفحة 89)

فتوافر الاستقرار السياسي والأمني شرطا أوليا ضروريا ألي استثمار محلي أو أجنبي، حيث أن عدم استقرار الأوضاع السياسية أو عدم توافر الأمن يؤديان إلى عدم استطاعة أي مستمر أن يتخذ قرارا وهو يعلم أن مصيره يكون مهددا في كل لحظة بصةرة أو بأي شكل من أشكال الفوضى أو الانقلاب الأمين، فعدم الاستقرار السياسي والأمين يؤدي إلى عزوف المستثمر الوطني عن الاستثمار في الداخل، ويفضل الاستثمار الخارجي الذي يتميز بالهدوء والاستقرار (المغربي، 2011، صفحة 354)

العوامل السياسية من أكمر العوامل التي تؤثر على القرارات استثمارية فالمستثمر دائما ينظر بعين الاعتبار للمخاطر غير الاقتصادية التي قد يتعرض لها من التأمين والمصادرة والتدخل في شؤونه، فالحوافز والمغريات الأخرى مهما تكن عالية لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من عدم الأمان، وعليه كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا وهناك شفافية عالية للمعلومات فهو مناخ استثماري جاذب والعكس في حالة فساده يكون مناخ طارد للاستثمار (حمزة، 2012، الصفحات 27-28)

الفرع الثاني: المناخ الاقتصادي

يمثل المناخ الاقتصادي الركيزة الاساسية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتتكون من:

أولا. مستوى النمو الاقتصادي:

وذلك من خلال:

أ- معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة.

ب- معدل التغير في الانتاجية قطاعيا لكل من العمل ورأس المال.

ت- نسبه مساهمة الموارد غير المتجددة (البترول، الغاز، معادن) والقطاعات ذات حساسية للعوامل الخارجية (السياحة، الهجرة الخارجية) في احداث النمو في الانتاج الاجمالي المحلي.

ث- نسبه مساهمة الانشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا. مستوى الاستقرار الاقتصادي:

ويقصد به الاستقرار الداخلي مقاس بمعدل التضخم ومعدل البطالة، وعجز والاستقرار الخارجي مقاصة بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

ثالثا. هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية:

حيث يتم النظر اليه من خلال الانتاج الكلي والاستهلاك الكلي وايضا النفقات والايرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الاجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنه كلما ادت الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، والعكس صحيح فكلما كانت سيئة أدت إلى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر (ابراهيم، 1985، الصفحات 224-225)

الفرع الثالث: المناخ القانوني والإداري

ان القرارات الاقتصادية في نهاية الامر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية، وبالتعاقد مع موردين أو القيام بالأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الاطراف، وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار، وفي هذا الصدد فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحيانا تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر، أضف إلى ذلك إن وجود قوانين واضحة للملكية يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها، يعتبر أمر لا غنى عنه في أي قرار اقتصادي وعليه يفترض الاستقرار القانوني الذي لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة، بل انه فوق ذلك فعالية القانون والقدرة على تطبيقه تطبيقا سليما، ومدى توافر نظام قضائي عادل وفعال وكذلك سلطة قادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفعالية بتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها.

الفرع الرابع: المناخ الاجتماعي

يتمثل المناخ الاجتماعي في مجموعه من العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي المباشر او العكس وتتمثل هذه العوامل في:

أولا. درجة تماسك الجبهة الاجتماعية

لتحقيق الاستقرار الجبهة الاجتماعية يتطلب من الدولة منح أولوية للقواعد الاجتماعية الاساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، كما ان مخالفة القانون يرتبط غالبا بالتهميش واللامبالاة وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطا منفرا للاستثمار بصفة عامة وللاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة. فان توفير الامن الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين الافراد في المجتمع الواحد هو أمر ضروري.

ثانيا. العناصر الديموغرافية

العناصر الديموغرافية هي التي تصف السكان في كل بلد بخصائص معينة، لها آثر كبير على الاسواق والممارسة في كل بلد، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني، الحجم الاسرة والمستوى التعليمي.

ثالثا. العناصر السلوكية

هناك قواعد سلوك في كل المجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لآخر، وأهم هذه العناصر ممثلة في الانتماء إلى الجماعات المتطلبة الى العمل واهميته، والاعتماد على النفس او على الاخرين، وثم النظرة الدينية والعقائدية للأمور (ابراهيم، 1985، صفحة 16).

المطلب الثالث: عناصر مناخ الاستثمار

يتألف مناخ الاستثمار من عدد من العناصر يمكن التعبير عنها على النحو التالي (احلام، 2019، الصفحات 83-85)

أولا. التكاليف:

قرار الاستثمار هو في نهاية الامر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر بقدر كبير على عناصر التكلفة داخل مشروعه، هو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة للإنتاجية، وهو يصمم مشروعه بما يكفل

ضبط التكاليف، وهو يختار اجهزته الإدارية والعملية ويوفر لهم التأهيل المناسب والحوافز اللازمة، وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الانتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زياده التوزيع والانتشار، وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، ولكن المشروع ليس كيانا متكملا بذاته بل أنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات كالكهرباء والمياه والاتصالات ونقل وغيرها من الوسط المحيط به، والمشكلة هنا ليست فقط في توفرها بأسعار معقولة وانما ايضا في ضرورة انتظامها، والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من الضرائب والجمارك وادارة الرقابة والاشراف، ولكن ذلك فإن تكلفة الانتاج لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع بل تتوقف الى حد بعيد، على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد المجالات التي يمكن ان ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجة عن المشروع نفسه، ولكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثرها بعناصر البنية الأساسية المادية او البشرية او المؤسسية، بل ان المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل اجراء المعاملات المختلفة، وخاصة المعاملات مع الأجهزة الحكومة، ولذلك فقد أصبح بند تكاليف المعاملات من اهم عناصر التكلفة التي يتعرض لها المشروع نتيجة معاملاته مع العالم الخارجي فالمشروع يحتاج الى معاملات متعددة مع الادارات الحكومية للحصول مع تصاريح او تراخيص (ادارات الجمارك، مصلحه الضرائب، وزاره العمل، التأمينات الاجتماعية...الخ)، كما يتقدم الى مختلف المناقصات والمزايدات، وفي كل هذا يواجه المشروع أحيانا بعدم وضوح في القواعد واحيانا تضاربها، والكثير ما يعاني من التأخير والابطاء، ولا يعلم ان كان سيواجه اشكالا للتمييز والفساد.

ثانيا: المخاطر:

لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات المؤسسات بشان المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للمؤسسات جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها ان تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد أن الحكومات يجب أن تلعب دورا هاما في ايجاد بيئة آمنة ومستقرة بما في ذلك حماية حقوق الملكية فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية، امور يمكن ان تؤدي جميعا الى حجب الفرصة وتضييع الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.

ثالثا: العائق أمام المنافسة:

تفضل المؤسسات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، ولكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض المؤسسات، تحرم مؤسسات اخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تكبدها الشركات الاخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز المؤسسات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات انتاجية، وبالتالي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للاستثمار، وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية، مثل اعتبارات المسافة، ووفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينه، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق امام دخول المؤسسات الى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول المؤسسات الى السوق والخروج منه.

المبحث الرابع: ماهية فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

يواجه العالم منذ 2019 جائحة وبائية لفيروس كورونا (كوفيد-19) الذي يمثل تحدياً كبيراً للبشرية وتهديداً خطيراً للحياة تتمثل في معدل انتشار سريع ومقلق للوباء قد يؤدي للوفاة عند بعض الحالات. وبالرغم من اتخاذ الكثير من دول العالم لإجراءات متعددة وقاسية أحياناً للحد من انتشار الفيروس وتقليل تفشيه بشكل وبائي.

المطلب الأول: لمحة عامة عن فيروس كورونا (كوفيد-19)

الفرع الأول: تعريف الأزمة الصحية

تعرف الأزمة بأنها حالة طارئة وغير متوقعة تحدث بشكل مفاجئ في العديد من المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الصحية ...الخ)، والأزمة الصحية العالمية هي الحالة الصعبة أو النظام الصحي المعقد الذي يؤثر على البشر في منطقة ما أو عدة مناطق جغرافية، تقع في مكان معين ثم تنتقل لتشمل الكوكب بأسره، لها آثار كبيرة على صحة المجتمع والخسائر في الأرواح، وتعرف مدى خطورة وشدة الأزمة الصحية غالبا من خلال عدد الأشخاص المتضررين ضمن نطاق تغطيتها الجغرافية جراء مرض يؤدي إلى الوفاة، وعموما هناك عناصر رئيسية في الأزمات الصحية يمكن تجسيدها في ظهور مشكلة الصحة العامة التي تتمثل في عدم وقاية الأشخاص في المجتمع من الإصابة بالأمراض المختلفة وعدم الحفاظ عليهم بصحة جيدة ليعيشوا أطول وقت ممكن، وتوجد طرق ووسائل كثيرة لتفادي حدوث هذه المشكلة بتوفير البيئة الصحية الآمنة وتقديم مجموعة الخدمات الصحية والتوعية واللقاحات والفحوصات الدورية للسعي من الحد في انتشار الأمراض وتقديم العلاجات لها (حدة، 2020، صفحة 313)

الفرع الثاني: تعريف فيروس كورونا (كوفيد-19)

كثيرا ما نسمع عن متلازمة الشرق الاوسط التنفسية، وهي مرض تنفسي فيروسي يتسبب فيه فيروس كورونا المستجد (فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الاوسط التنفسية)، اكتشف لأول مرة في المملكة العربية السعودية في عام 2012، فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تتسبب في طائفة من الأمراض تتراوح بين نزلة البرد الشائعة والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، نتجت هذه المتلازمة عن انتقال العدوى بين البشر وتعد الجمال هي المستودع الرئيسي الذي يستضيف فيروس كورونا المسبب لمتلازمه الشرق الاوسط التنفسية، ولم يعرف بالضبط دور الجمال في انتقال الفيروس ولا طرق انتقاله.

أعراضها تتراوح بين عدم ظهور أية أعراض وبين الأعراض التنفسية المعتدلة وحتى المرض التنفسي الحاد الوخيم والوفاة، وتتخذ الأعراض النمطية للإصابة بمرض فيروس كورونا شكل الحمى والسعال وضيق التنفس، أما الالتهاب الرئوي فهو الشائع ولكنه لا يحدث دائما، كما تم الابلاغ عن أعراض معدية معاوية تشمل الإسهال، ويمكن أن يتسبب الاعتلال الوخيم في فشل التنفس الذي يتطلب التنفس الاصطناعي والدعم في وحدة العناية المركزية وقد مات 36% تقريبا من المرضى الذي تم الابلاغ عن اصابتهم بفيروس كورونا، كما يكون تأثيره قوي على المسنين والأشخاص ذوي الجهاز المناعي الضعيف، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة مثل السرطان وأمراض الرئة المزمنة وداء السكري (منظمة الصحة العالمية، 2020)

المطلب الثاني: طرق انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)

غالبا ما تنتشر الأمراض المعدية بطريقتين هما: (حداد، 2008، الصفحات 101-102)

أولا: الطريقة المباشرة: وهي تنتقل من شخص إلى آخر مباشرة بواسطة أحد الأمور التالية:

- الملامسة الشخصية للمريض.
- الرداد الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس.
- من الأم الى الجنين عبر المشيمة.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة: والذي يحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثلا:

- الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى ومثال على ذلك انفلونزا.
- الوسائط غير الحية الموجودة في الطبيعة مثل الماء والتربة والهواء والأغذية.

وبما أن فيروس كورونا (كوفيد-19) من بين الأمراض المعدية فإن طريقة انتقاله أيضا تتم بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، وقد أثبتت أغلب الدراسات والأبحاث حول طريقة انتشار فيروس كورونا هي أن طريقة الانتقال الرئيسية تكون من إنسان إلى إنسان عن طريق المفرزات التنفسية مثل السعال أو العطس، لهذا يجب أن تكون المسافة بين الأشخاص متباعدة حتى لا تنتقل العدوى، تبقى قطرات الناقلة لفيروس كورونا معلقة في الهواء لفترة قصيرة، وقد تترسب على منضدة مثلا أو أي شيء من هذا القبيل، فيصبح ناقل للعدوى عندما يلمسه شخص ما ولا يغسل يديه جيدا بالماء والصابون، وينصح بغسل اليدين كل حين و آخر حيث قد تنتقل العدوى من مسك باب ملوث من اليدين ف تتم بعد ذلك الإصابة بالعدوى عندما يلمس الشخص فمه أو أنفه أو عينه فيجد الفيروس طريقة إلى الجهاز التنفسي للشخص، ويفترض أنه شبيه ببقية فيروسات الكورونا، التي قد تبقى حية ومعدية على السطوح المعدنية، الزجاجية، والبلاستيكية، لفترة تصل الى تسعة أيام في درجة حرارة الغرفة (بعموشة، 2020، الصفحات 126-127)

المطلب الثالث: انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأرواح البشرية

كشفت جامعة جونز هوبكنز الأميركية عن ارتفاع إجمالي عدد الإصابات بفيروس كورونا في العالم إلى نحو 280 مليون إصابة، وإجمالي الوفيات إلى نحو 5.4 مليون وفاة (عربية سكاي نيوز، 2021)

الجدول رقم (01): عدد الإصابات والوفيات لأكثر الدول تضررا بالفيروس

الدول	الاصابات	الوفيات
الولايات المتحدة	52.280.510	816.610
البرازيل	22.243.266	618.732
الهند	34.786.802	479.682
المكسيك	3.950.200	298.759
روسيا	10.213.265	298.165
بيرو	2.278.807	202.488
بريطانيا	11.958.928	148.324
إندونيسيا	4.261.667	144.053
إيطاليا	5.674.313	136.611
ايران	6.184.762	131.400

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: سكاي نيوز عربية على الموقع التالي: www.skynewsarabia.com

من خلال الجدول أعلاه تصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول من حيث عدد الوفيات من جراء الفيروس بـ 816.610 حالة وفاة، وبلغ إجمالي الإصابات فيها 52.280.510، تلتها البرازيل في المرتبة الثانية من حيث عدد الوفيات بـ 618.732 حالة وفاة، وإجمالي الإصابات 22.243.266، وفي المرتبة الثالثة تأتي الهند بإجمالي وفيات 479.682 وإجمالي إصابات 34.786.802، وفي المرتبة الرابعة المكسيك من حيث عدد الوفيات بـ 298.759 وإجمالي إصابات3.950.200، وفي المرتبة الخامسة روسيا بإجمالي وفيات 298.165 وإجمالي إصابات 10.213.265، وسادسا بيرو بإجمالي وفيات 202.488 وإجمالي إصابات 2.278.807، وفي المرتبة السابعة بريطانيا بإجمالي وفيات 148.324 وإجمالي إصابات 11.958.928، وفي المرتبة الثامنة إندونيسيا بإجمالي وفيات 144.053 وإجمالي إصابات 4.261.667، وفي المرتبة التاسعة إيطاليا بإجمالي وفيات 136.611 وإجمالي إصابات 5.674.313، وأخيرا في المرتبة العاشرة إيران بإجمالي وفيات 131.400 وإجمالي إصابات 6.184.762.

المطلب الرابع: الإجراءات والوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19)

لا يوجد حتى الآن أي علاج أو لقاح فعال ضد فيروس كورونا (كوفيد-19)، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير بعضها، ولمنع الإصابة وصت منظمة الصحة العالمية بغسل اليدين بشكل منتظم، وتغطية الفم والانف عند السعال، عدم الاتصال عن قرب مع اي شخص يظهر عليه اعراض مرض الجهاز التنفسي مثل "السعال".

فكإجراء وقائي يجب على كل شخص غسل يديه بالماء والصابون بين حين وآخر وعدم لمس اليدين للفم والآنف أو العينين، حتى لا يجد الفيروس مسارا الى الجهاز التنفسي، والابتعاد عن الاخرين قدر الامكان، فهذه السلوكيات البسيطة يمكن الانسان ان يحمي نفسه واقاربه.

وبناء على التجارب الماضية في التفشي الأوبئة والجوائح، حاولت العديد من الدول اعتماد بعض الاجراءات الوقائية التي اعتمدت سابقا بعد الاجتماعي واغلاق الحدود وعزل الحالات والاختبار وزيادة الحصانة بين السكان الى ابطاء انتشار الفيروس التاجي، وتبقى بطبيعة الحال هذه الاجراءات متباينة بين دول' واخرى، ما يعني اننا سنكون أمام نتائج مختلفة في انحصار الفيروس.

وتجدر الإشارة هنا أنه لا يمكننا التنبؤ بالمسار الذي سيكون عليه الفيروس (كوفيد-19)، لكن تجربة البشر مع مثل هذه الأوبئة انها قد تمتد الى فترة طويلة، وخلالها نتعلم كيفية التعايش معها بالتدريج ومن ثم التقليل من آثرها المدمرة، كما أن الباحثين لا يعلمون الكثير عن طبيعة الفيروس او سلوكه في وقت انتشاره حيث تراكمت الابحاث لإيجاد أفضل الفرص في مكافحه وعلاج هذا الفيروس (بعموشة، 2020، الصفحات 128-129)

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ودوافعه ومحدداته، اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل أنواع الاستثمارات الأخرى، حيث يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وعلى المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والادارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وذلك لكونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية، خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي.

إذاً فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولية فعالة للدول النامية، وآلية لتصحيح الاختلالات في موازيين مدفوعاتها، ووسيلة لفتح آفاق الاسواق الدولية امام المنتجات المحلية وآلية فعالة للمنتجات الوطنية لاختراق الأسواق الدولية. الذي يعود بالإيجاب على اقتصاديات الدول المضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية.

الفصل الثاني

تمهيد

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم عوامل التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، وتشكل جزءا هاما من السياسات الاقتصادية للعديد من الحكومات. حيث تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز نموها الاقتصادي وتنويع مصادر دخلها، وفي هذا الفصل سنقوم بتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من حيث أهم المؤشرات فيه، وسنحلل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على مدى السنوات الأخيرة، بما في ذلك حجم الاستثمارات، والقطاعات المستهدفة، والأمثلة الواقعية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل أسباب الزيادة أو الانخفاض في تدفقات الاستثمار طوال الفترة المدروسة، ومن ثم دراسة تأثير جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وسندرس أيضا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتعزيز الاستثمار الأجنبي ودعم القطاعات المتضررة، من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2010-2019) .

المبحث الثالث: تداعيات جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر

المطلب الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري

تسود المجتمعات السائرة في النمو ومن بينها الجزائر، رابطة نفسية مشتركة تتمثل في تطلعها للتجديد ومحاولة بلوغ التقدم، وذلك تعويضا لها عما تعرضت له من تخلف تمثل في تشويه البنية الاقتصادية اختلال العناصر الثقافية طوال مدة من الزمن كانت قد عاشتها تحت السيطرة الاستعمارية.

وقطعت الجزائر أشواطا كبيرة في اصلاحاتها الاقتصادية التي بدأتها وأصبح الأداء الاقتصادي مشجع لجلب الاستثمارات الأجنبية وخاصة بعد الوصول إلى النتائج المرغوب فيها مثل استعادة قوة ميزان المدفوعات، استقرار سعر الصرف، التحكم في التوسيع النقدي، والتحكم في المديونية والحد من تزايدها وتخفيض كلفة خدمتها، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، وكذا تحرير الأسعار واعتماد اقتصاد السوق، حيث أدخلت الجزائر اصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وانظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار، فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز والضمانات، كما أعادت النظر في أنظمتها الجبائية والجمركية وفي تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة، وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري ومن أهم تلك العوامل:

- ✓ القوانين الاستثمارية من حيث الفعالية والاستقرار.
- ✓ السياسات الاقتصادية الكلية.
- ✓ الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاصة في النظام الاقتصادي.
- ✓ مدى توفر عناصر الانتاج النسبية.
- ✓ حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية.

إن مختلف الدراسات والبحوث التطبيقية المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي تتفق على أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسيات، أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي، والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة والتي يمكن من خلالها تقديم حجم المخاطر.

ومع هذا فإن المناخ الاستثماري لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية، بل يتجاوزها الى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، وفي مقدمتها درجة التجانس اللغوي والديني التي تساعد على توحيد السياسات والبرامج التسويقية، فضلا عن أهمية العوامل السياسية والأمنية، فقد أكد الواقع أن هناك ارتباط قوي بين درجة الاستقرار السياسي والأمني في الدول المضيفة، وبين معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية، كما يتوقف مناخ الاستثمار على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للجانب الاجتماعي خاصة تلك المتعلقة بقوانين العمل.

هكذا فالحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون جيدة، لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، وعليه فإن كل سياسة تعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتقوي من درجة الانفتاح الاقتصادي وتحسن من الهيكل الضريبي والجمركي والنقد والمالي، وتعزز من الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية، كل هذه العوامل وغيرها تزيد من قوة ثقة المستثمر وبالتالي استقطاب أكثر للتدفقات الرأسمالية العالمية، ومن خلال أهم المؤشرات التي وضعتها مختلف الوكالات المالية والمؤسسات الدولية يمكن معرفة مستويات التطور الاقتصادي (هواري، 2013، الصفحات 66-67)

الفرع الأول: مؤشر النمو الاقتصادي

غالبا ما يستخدم هذا المؤشر للإشارة إلى مستوى التنمية الاقتصادية من جهة، والقدرة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، وكذلك إمكانية تراكم رأس المال، وما يتطلب هذا التراكم من أجل التحسين المستمر للإنتاج والإنتاجية في المستوى، ويستخدمه المستثمرون أيضا، وهو من أهم مؤشرات اتخاذ القرارات الاستثمارية

لا يزال الاقتصاد الجزائري يهيمن عليه قطاع النفط والغاز، الذي يشكل 19% من إجمالي الناتج المحلي، و93% من صادرات المنتجات، و38% من إيرادات الموازنة بين عامي 2016 و2021. وعلى الرغم من أن الركود الناجم عن جائحة كورونا أدى إلى تفاقم تحديات النمو، فإن الارتفاع اللاحق في أسعار الهيدروكربونات نتيجة للتعافي العالمي من الجائحة والحرب في أوكرانيا أدى إلى ارتفاع كبير في عائدات الجزائر من الصادرات وفي إيرادات الموازنة، غير أنه على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، أسهم تراجع الاستثمارات في ركود إنتاج النفط والغاز الطبيعي، في حين أدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى انخفاض أكثر حدة في حجم الصادرات. (البنك الدولي في الجزائر، 2021)

كما إن نسبة النمو مع نهاية عام 2021، بلغت 4.1%، حيث أصبح الوضع الاقتصادي الجزائري في عافية (الاقتصاد الجزائري في عافية تصاعدية، 2021)

الفرع الثاني: مؤشر السياسة النقدية

عادما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية، ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية، وعليه فإن الارتفاع في معدل التضخم يؤدي إلى افساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، اتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والارباح ورأس المال، ويؤدي التضخم إلى التشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر الى الأنشطة ذات الاجل القصير، أو المضاربة في المباني، ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة، هذا ما دفع بالسلطة العمومية إلى أن تتبع سياسة نقدية تهدف إلى الضمان استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الانتاجي والاستثماري لمختلف القطاعات، ويؤكد هذا المسعى نجاح السياسة النقدية في الجزائر من خلال الاستمرارية ضبط معدلات التضخم مقاسا بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا دوليا في الأسعار نتيجة لعودة ظهور جائحة كورونا التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية، وخاصة المواد الغذائية، وعليه ازدادت درجة عدم اليقين للآفاق الاقتصادية العالمية والوطنية، وارتفع التضخم بقوة سنة 2021 ففي غضون سنة ارتفع متوسط التضخم السنوي لإجمالي مؤشر الأسعار عند الاستهلاك من 2,61% في جانفي 2021إلى 7,23% في ديسمبر 2021 ويعتبر هذا المستوى من التضخم المسجل الأعلى خلال السنوات الخمس الماضية. وبلغ التضخم الأساسي، المقدر بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك خارج المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات المحددة أسعارها إداريا والتي هي بالتالي أقل تأثرا بالعوامل الخارجية، نسبة 6,07% سنة 2021 مقابل نسبة 4,33% في العام السابق (بنك الجزائر، 2022، صفحة 44).

المطلب الثاني: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد والتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع (بن ناجي، 2009، صفحة 69)، و يتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية متمثلة في: حقوق الملكية، العبء الضريب، التحرر النقدي، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، الانفاق الحكومي، الصحة المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، حرية التجارة (حليمي، 2019، صفحة 250)

الجدول رقم (02): تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية

قيمة المؤشر	التصنيف
100-80	حرية كاملة
79.9-70	حرية شبه كاملة
69.9-60	حرية معتدلة
59.9-50	حرية ضعيفة
49.9-0	حرية معدومة

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على: Index of Economic Freedom والموقع الالكتروني الآتي:

https://www.heritage.org/index

ولأجل معرفة مكانة الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لابد من الكشف عن التصنيف العالمي الذي تحتله الجزائر حسب التقارير الصادرة عن هذا المؤشر، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم (03): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خال الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	56.90	52.40	51.00	49.60	50.80
الترتيب العالمي	105	132	140	145	146
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	48.90	50.10	46.50	44.70	46.20
الترتيب العالمي	157	156	172	172	171

المصدر: من اعداد الطالبة على 2020 Index of économic freedom world rankings و الموقع الالكتروني

https://www.heritage.org/index

الشكل رقم (01): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خال الفترة (2010-2019)

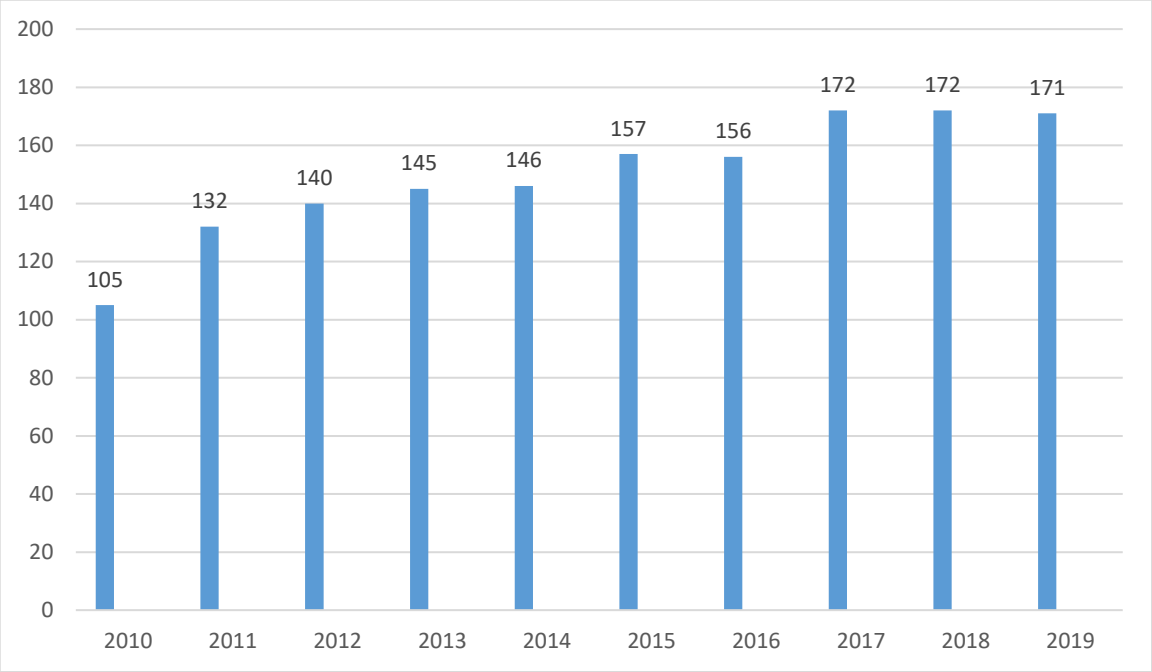

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (03)

نلاحظ من الجداول أعلاه أن الجزائر وحسب الدليل المعتمد في تصنيف الدول من ناحية درجة الحرية احتلت سنة 2010 الترتيب 105 بدرجة حرية 56.40 حيث عادت في سنة 2011 ب 27 مرتبة و4.5 درجات لتحتل المركز 132 بدرجة حرية 52.40، لتستمر في العودة في الترتيب في سنة 2012 و2013 ب درجة حرية 51.00 و49.60 على التوالي، لتصنف ضمن دائرة الحرية الضعيفة ويعود سبب هذا بأن الجزائر لم تقم بأي إصلاحات من شأنها تحسين درجة حريتها الاقتصادية سواء من جانب (حقوق الملكية، العبء الضريب، التحرر النقدي، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، الانفاق الحكومي، الصحة المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، حرية التجارة)، لتسوء الأوضاع بعدها بعد انخفاض أسعار النفط سنة 2015 واحتلت 157 من حيث الترتيب ب 48.90 درجة حرية، واحتلت المراتب 165، 172، 172، للسنوات 2016، 2017، 2018، على التوالي، وتصنف بذلك ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة، وأخيرا عام 2019 سجلت الجزائر في خانه " الاقتصاديات الغير حرة على الاطلاق"، مما ساهم في جعل البلاد طاردة للاستثمارات الأجنبية مما يؤكد على عدم نجاح الخطط الوطنية الهادفة لتوسيع حجم الاستثمارات الخارجية، تم تصنيفها في المرتبة 171 عالميا وفي درجة 64.20، واهم ما جاء به التقرير هو أن الفساد لا زال منتشر في القطاعات الاقتصادية الخاصة وقطاع الحكومة خاصة مجال الطاقة الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وهذا ما تم نشره من تسريبات خاصه بتهريب الاموال من قبل شخصيات كبيرة متورطة في الجزائر.

المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمية

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات وأكثرها استخدامًا، ولديه العديد من المؤشرات الفرعية التي تساعد في قياس قدرة التنافسية العالمية، يحتوي على حزمة من السياسات الاقتصادية والمؤسسية والصحية والتعليمية لوضع الاقتصاد على مستوى متوسط، ويقوم على دراسة وتحليل اقطار الاقتصاد من خلال ثلاثة ابعاد:

1. المتطلبات الأساسية، أي كل ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية العامة للدولة وإطارها المؤسسي والبنية التحتية واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن حالة الصحة والتعليم في الدولة.
2. أما المحور الثاني فيدرس كل ما يتعلق بالمهارات، مثل كفاءة أسواق المنتجات، وأسواق العمل، وحالة النظام المالي، وحجم السوق المعتبر فيه.
3. أما المحور الثالث، فبالإضافة إلى تناول قضايا التعاون، فإنه يهتم أيضا بتطوير ديناميكية الأعمال وقدرات الابتكار، من خلال دراسة حالة بيئة الأعمال.

حيث يوضح الجدول التالي: تطور مؤشر مؤشر الحرية التنافسية العالمية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم (04): تطور مؤشر الحرية التنافسية العالمية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات/ الترتيب	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019
مجموع الدول المرتبة	136	142	144	148	144	140	138	137	140	141
ترتيب الجزائر	86	87	110	100	79	87	87	86	92	89
درجة المؤشر العام	4.0	4.0	3.7	3.8	4.1	4.1	4.0	4.0	3.8	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة (2010-2019)

الشكل رقم (02): ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019)

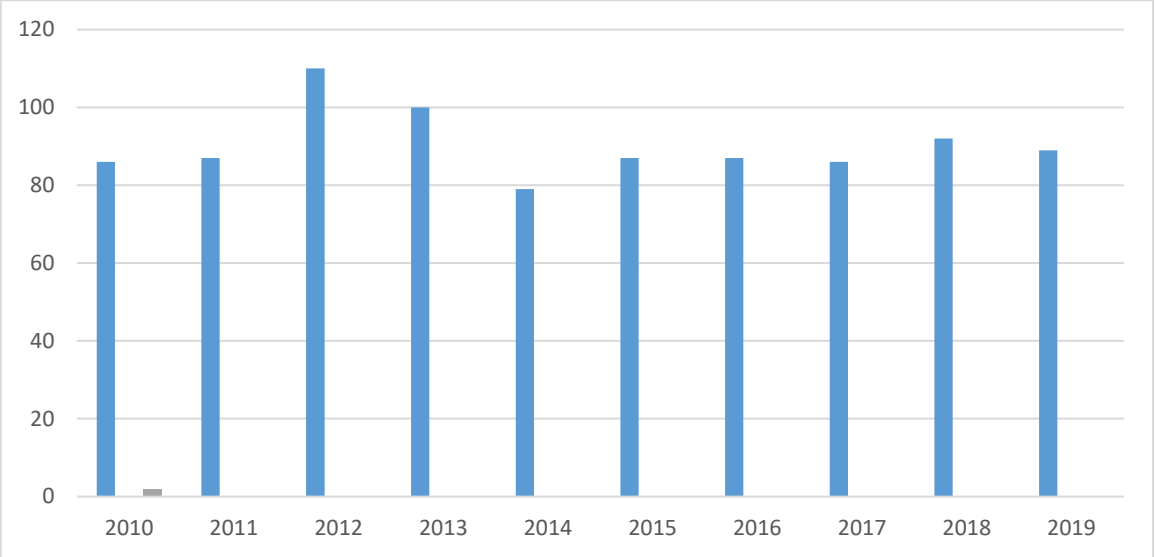

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (04)

استنادا على الجدول أعلاه الذي يظهر أن الجزائر حققت خلال الفترة (2010-2019) أحسن ترتيب لها سنة 2014 بمرتبة 79 وبدرجة على المؤشر العام قدرت ب 4.1 وهي أعلى درجة للجزائر خلال كل الفترات في تقرير التنافسية العالمية، ويعود هذا التقدم المنجز في هذه السنة بالأساس إلى مؤشرات محور المتطلبات الرئيسية وعلى رأسها وأهمها مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي الذي حقق المرتبة 11 وهي أعلى مرتبة خلال الفترة كلها.

أما أسوأ المراتب للجزائر التي جاءت في مؤشر التنافسية كانت خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي بترتيب 110 و100 بدرجات على المؤشر العام 3.7 و3.8 هي الأدنى على كل الفترة المدرسة ويعود سبب هذا التدهور في الترتيب العام للمؤشر إلى تدهور معظم مؤشرات المحاور الثلاثة للتنافسية ضمن ما جاء به تقرير التنافسية العالمية مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي (المحور الاول) ومؤشر حجم السوق (المحور الثاني).

وخلال السنوات 2010، 2011، 2015، 2016، حافظت الجزائر على ترتيب مستقر نوعا ما لمؤشر التنافسية تراوح بين 86 و87 بدرجات هي أيضا مستقرة بلغت 4 نقطه على المؤشر العام.

تراجعت كذلك مرتبة مؤشر التنافسية للجزائر ضمن تقرير 2018 بالمقارنة بالسنة 2017 حيث بلغ المرتبة 92 بدرجة على المؤشر العام بقدر 3.9 نقطة، وكان اهم سبب لهذا التراجع هو مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي التي بلغت أسوأ مرتبة لها قدرت 111، هذا بالإضافة إلى تدهور مؤشر المؤسسات الذي بلغ مرتبة 120 بعد إن كان 88 في سنة 2017.

وأخيرا تقدم ترتيب الجزائر سنة 2019 بثلاث مراتب لتبلغ المرتبة 89 بين 141 دولة مشاركة مع تسجيل تقدم في كل المؤشرات.

المبحث الثاني: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2010-2019).

سعت الجزائر من خلال سلسلة القوانين والاصلاحات التي قامت بها لتحقيق النجاح في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن برغم من ذلك لم تصل إلى طموحاتها، وكانت معظم هذه الاستثمارات في مجال المحروقات وعليه سنتناول مجلة من التطورات التي طرأت على هذه الاستثمارات للفترة 2010-2019.

المطلب الأول: تحليل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لأهميته الكبيرة، وسنعرض فيما يلي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التدفقات	2,301.2	2,580.6	1,499.4	1,696.9	1,506.7
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التدفقات	584.5-	1,636.3	1,232.3	1,466.1	1,381.9

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرة ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، صفحة 18.على الموقع الالكتروني التالي: www.dhaman.net

الشكل رقم (03): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

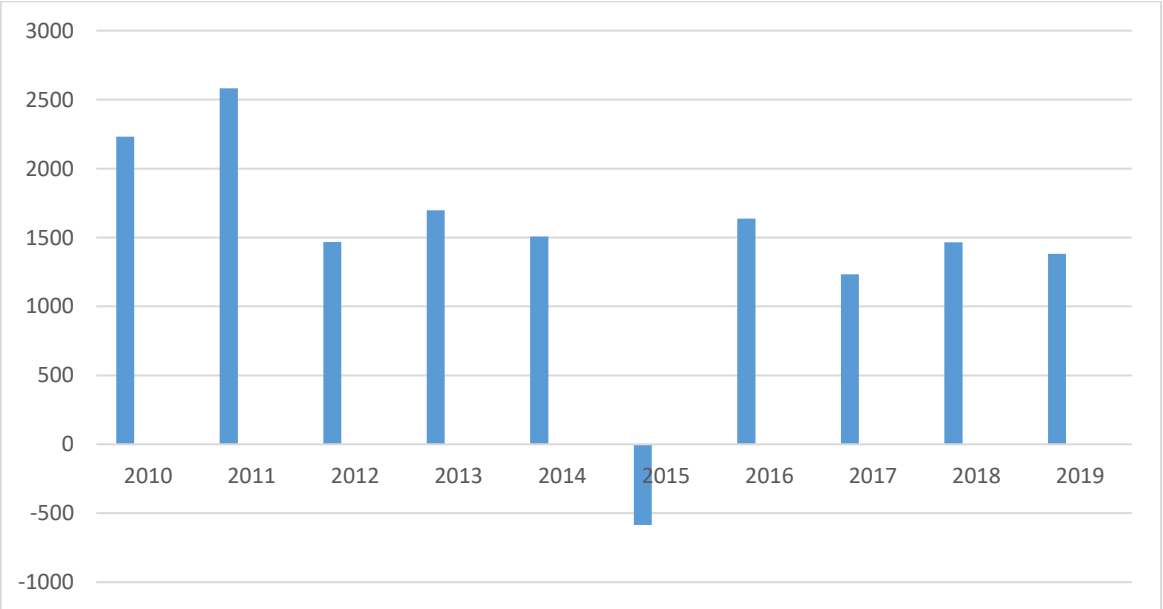

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (05)

كما هو مبين في الجدول أعلاه، شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2010 و2019، ونلاحظ زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في عام 2011 مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 2،580.6 مليون دولار، وتعزى هذه الزيادة إلى تحرير الاقتصاد بعد الخصخصة. والإصلاحات والإجراءات الجديدة التي اتخذتها الجزائر لتنمية اقتصادها لجذب هذا الكم من التدفقات، وفي عام 2012، كان هناك انخفاض كبير عن العام السابق، حيث بلغ 1499.4 مليون دولار. أما بالنسبة للانخفاض الحاد منذ ذلك الحين ، فقد شهدت الجزائر تراجعا سلبيا لأول مرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي انخفضت بمقدار – 584.5 مليون دولار في عام 2015 ، نتيجة لسحب الاستثمارات في أعقاب أزمة النفط في عام 2014، وبعد انهيار أسعار النفط وكذلك اثار بعض القوانين مثل قاعدة 51/49، ثم حصل تراجع في العديد من الاستثمارات في مجال المحروقات، باعتبارها نقطة انعطاف حاد في أسعار البترول وانخفضت الأسعار إلى أقل من 30 دولار بعد ما تعدت 147 دولار في 2008، وهذا نتيجة ظهور لإنتاج النفط الصخري الذي اتاحته والتغير في السلوك الاستراتيجي للأوبك التي تعد أكبر الاطراف الفعالة في السوق النفط الخام العالمية وتراجع الطلب العالمي وخاصة في الاسواق الصاعدة، هبوط المتواصلة في استهلاك النفط، وهذا ما أدى إلى تخوف المستثمرين من اتخاذ القرار في نقل رأس المال إلى الأسواق الجزائرية.

ومن ثم عرف تدفق الاستثمار إرتفاعا في 2016 مسجلا 1,636.3 مليون دولار أي تحسن محسوس بعد النتائج السلبية التي سجلتها في 2015، واستطاعت الجزائر جلب استثمارات جديدة وهذا راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية والتحسن الأخير الذي عرفه الانتاج النفطي ووضعت قانون جديد حول الاستثمار وفر الكثير من التحفيزات الجبائي والمنشئات الضرورية للمشاريع الاستثمارية (وكالة الانباء الجزائرية، 2017)

ورغم ما سبق إلا أنها تراجعت بشكل طفيف في عام 2017 وسجلت 1,232.1 مليار دولار، ألا أنها تبقى متنوعة وذلك بفضل استثمارات المجمعات الأسيوية التي قامت بها مجموعة الاتصالات الصينية هواوين جنوب كوريا سامسونج التي فتحت مصنعها الاول في تركيب الهواتف النقالة في البلاد (وكالة الانباء الجزائرية، 2018)

وفي سنة 2018 حدث تغير إيجابي مقارنة بالعام الماضي وسجلت ارتفاعا بتسجيلها 1,466.1 مليون دولار، وهذا بفضل الاستثمار في قطاع النفط والغاز والسيارات وبفضل الأحكام الجديدة المقترحة في إطار قانون المحروقات الجديدة الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، ليعود وينخفض في سنة 2019 ب 1,381.9 مليون دولار بسبب القيود الجديدة التي تم ادراجها في قانون المالية التكميلي التي اعطت الأفضلية للمستثمر الجزائري بنسبه 51% سواء كان حكوميا أم خاصا في حال دخوله في شراكة مع المستثمر الاجنبي أي تخصيص حصص لا تزيد عن 49% للمستثمر الأجنبي فقط لا أكثر، إلا أن هذه القاعدة جاءت محل انتقاد من قبل الدول الأجنبية ومنظمات دولية بمبرر أنها قيدت رغبات العديد من المستثمرين الأجانب.

إن هذا التذبذب في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والتراجع المسجل خلال السنوات الاخيرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم يحدث منذ أكثر من 20 سنة، يؤكد على هيمنة قطاع المحروقات وبأنه يشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي، وبدخوله في أزمة جعل حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في تراجع، هذا بالإضافة إلى تلك التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع اقرار قاعدة 49/51، لكل القطاعات وفروع النشاط، جعل التردد والتخوف يسود الموقف الأجنبي للاستثمار في السوق الجزائرية.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2015–2019):

تغير التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمرور الوقت، حيث تغيرت احتياجات البلاد للقطاعات مع تحرير الاقتصاد وظهور التكنولوجيا الحديثة.

الجدول رقم (06): توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال خلال الفترة (2015-2019)

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12,883	42
الاستخراج	3,450	2
اللوجستيات وتوزيع النقل	3,305	2
اعمال بناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرة ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، صفحة 18.على الموقع الالكتروني التالي: www.dhaman.net

نجد من خلال ما سبق توضيحه في الجدول الاستثمارات حسب أنشطة الاعمال في الجزائر شاهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2019، حيث كان نشاط التصنيع في الصدارة من حيث عدد المشروعات 42 مشروع بتكلفة استثمارية قدرها 12,883 مليون دولار، واحتل المركز الثاني نشاط الاستخراج واللوجستيات والتوزيع بتسجيل مشروعين لكل منهما بمقابل تكلفة استثمارية مقدره ب 3,450 و3,305 مليون دولار، ويأتي بعدهم نشاط الأعمال حيث سجل أعمال البناء 3 مشاريع بتكلفة استثمارية قدرها 867 مليون دولار، و سجلت خدمات الأعمال 16 مشروع بتكلفة قدرها 196 مليون دولار، وبالنسبة للكهرباء سوى مشروع واحد بتكلفة قدرها 170 مليون دولار، والمبيعات والتسويق والدعم أسست 19 مشروع بتكلفة 114 مليون دولار، وفي المرتبة الأخيرة يأتي نشاط الصيانة والخدمات بإقامه مشروع واحد قدر ب 4 مليون دولار.

وتعتبر هم القطاعات المستثمرة في الجزائر هي:

الجدول رقم (07): تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2015-2019)

القطاعات	المواد الكيميائية	النقل والتخزين	المعادن	الفحم والنفط والغاز	المعدات الأصلية للسيارات
التكلفة الاستثمارية بالميون دولار	7,931	3,362	3,150	1,726	1,410
القطاعات	العقارات	مواد البناء	المطاط	الفنادق والسياحة	
التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	669	579	249	202	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرة ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، صفحة 18، على الموقع الالكتروني التالي: www.dhaman.net

الشكل رقم (04): تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2015-2019)

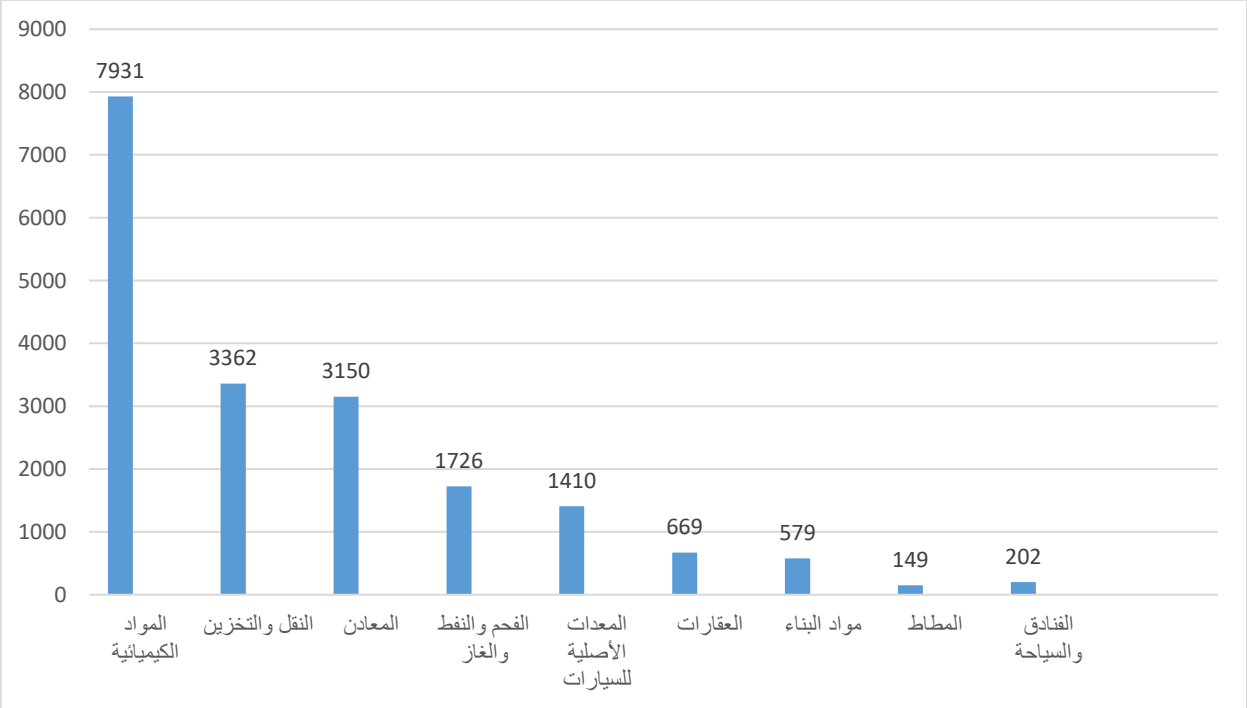

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (07)

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول أعلاه، لاحظنا أنه خلال الفترة من 2015 إلى 2019، كان توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد القطاعات الاقتصادية الوطنية متفاوتا، بحسب ما تم نشره بواسطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والملاحظ تطور القطاعات الاخرى في الاستثمار بغير القطاعي النفطي، بحيث احتل قطاع المواد الكيميائية الصدارة بتكلفة 7,931 مليون دولار، ثم قطاع النقل والتخزين مع قطع المعادن بتكلفة استثمارية مرتفعة متمثلة في 3,362 و3,150 مليون دولار ويليه

قطاع الفحم والنفط والغاز مع قطاع المعدات الأصلية للسيارات بقيمة اجمالية مقدرة 1,726 و1,410 مليون دولار، وبالنسبة للقطاعات المتبقية فقد سجل التكاليف متوسطة ب 669 مليون دولار بالنسبة لقطاع العقارات، و 579 مليون دولار لمواد البناء، و 249 مليون دولار للمطاط، حيث كان أضعف قطاع بتكلفة 202 مليون دولار هو قطاع الفنادق والسياحة مقارنة بالقطاع الأول.

الجدول رقم (08): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر (2015-2019)

الشركة المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
CITIC group	6,000	1
China State Construction Engineering Corporation (CSCEC)	3,300	1
Indorama	3,151	3
Total	1,929	2
Egyptian General Petroleum Corporation	1,404	1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرة ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، صفحة 18، على الموقع الالكتروني التالي: www.dhaman.net

حيث تم انشاء أهم 5 شركات الجزائر خلال الفترة 2015- 2019، و تعتبر (CITIC Group) أكبر مجمع صيني للبناء، حيث قامت بإنشاء مشروع واحد بتكلفة 6,000 مليون دولار، وشركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC) هي أيضا مشروع واحد بتكلفة 3,300 مليون دولار، اندروما الإندونيسية (Indorama)، حيث تمتلك ثلاثة شركات بقيمه 3,929 مليون دولار، شركة توتال الفرنسية للطاقة (Total)تمتلك مشروعين بتكلفة 1,929 مليون دولار، وفي الأخير المؤسسة المصرية العامة للبترول (Egyptian General Petroleum Corporation) قامت بإنشاء مشروع واحد بقيمة 1,404 مليون دولار.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: (2015-2019)

إن المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، متعددة سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة التوزيع الجغرافي والجدولين المواليين يوضح أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الجدول رقم (09): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6,000	1	1
الصين	3,827	12	7
سنغافورة	3,151	3	1
فرنسا	2,266	16	15
مصر	1,553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
اخرى	1,576	134	108
الإجمالي	21,056	188	152

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرة ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، صفحة 18، على الموقع الالكتروني التالي: www.dhaman.net

الشكل رقم (05): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

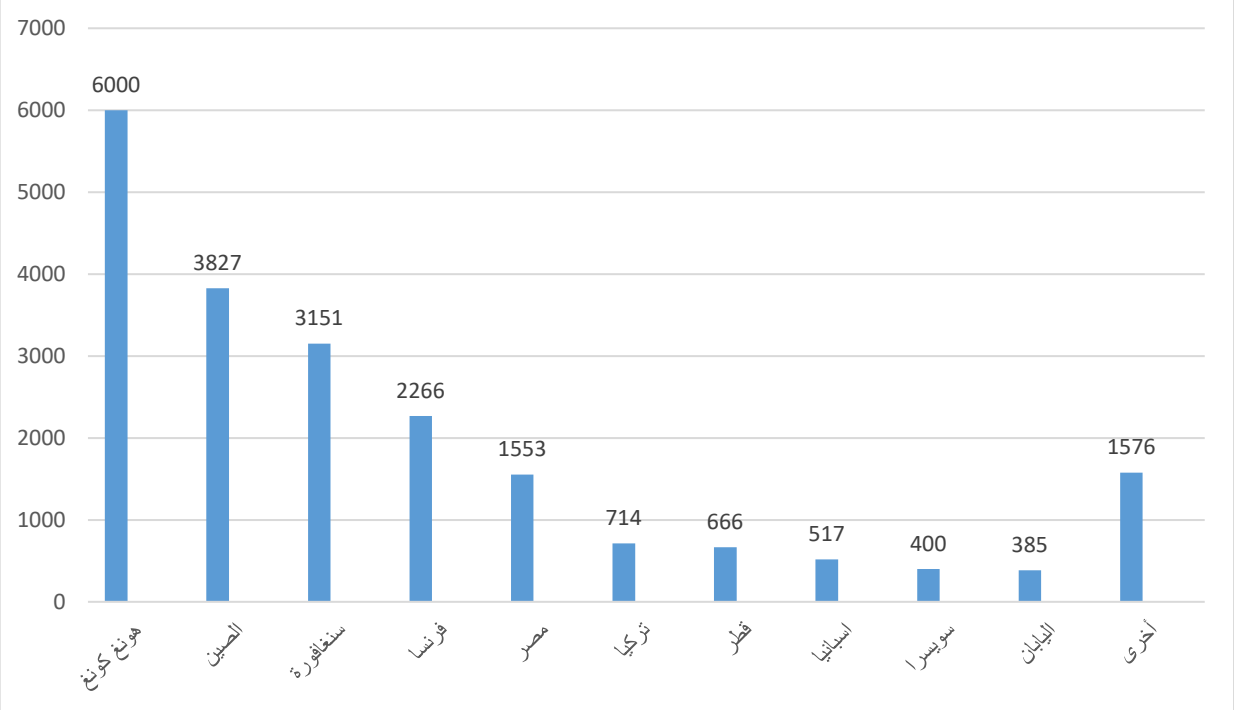

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (09)

الجدول رقم: (10): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة ال الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2015-2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة
آسيا والمحيط الهادي	13,606	% 65
أوروبا الغربية	4,019	% 19
افريقيا	1581	% 8
الشرق الأوسط	882	% 4
الدول الأوروبية الناشئة	714	% 3
أمريكا الشمالية	254	% 1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرة ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، صفحة 18، على الموقع الالكتروني التالي: www.dhaman.net

الشكل رقم (06): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة ال الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2015-2019)

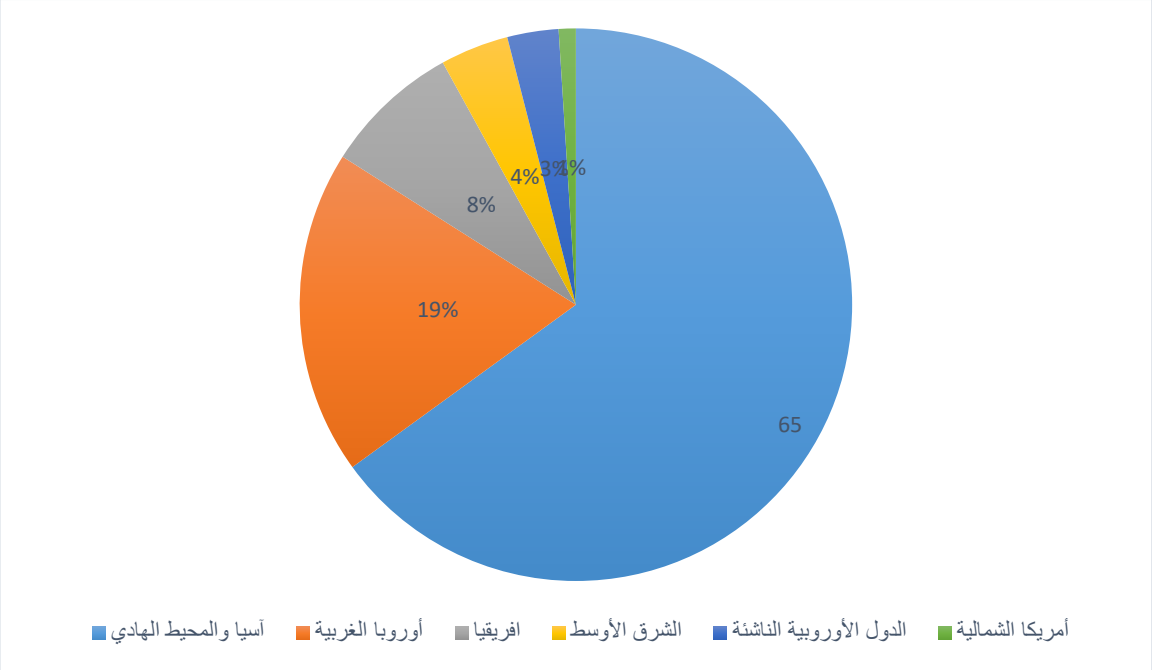

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (10)

يوضح الجداول الاعلى أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015- 2019، حيث استحوذت دول آسيا والمحيط الهادي على أكبر نصيب من اجمالي المشاريع الكبرى بقيمة 12,883 مليون دولار أي بنسبة 65%، والمتمثلة في الدول التالية هونغ كونغ حيث قامت بمشروع واحد وشركة واحدة بتكلفة فقدرها 6,000 مليون دولار، والصين قامت هي الاخرى بإنشاء 12 مشروع وسبعة شركات بتكلفة قدرت ب 3,827 مليون دولار، واليابان بثلاثة مشاريع وشركتين بقيمة 385 مليون دولار، أما بالنسبة لسنغافورة حيث أقامت ثلاثة مشاريع وشركة واحدة بقيمة 3,151 مليون دولار، وبالنسبة لتركيا فقد أقامت مشروعين وشركتين ب مليون دولار، بينما دول اوروبا الغربية فقد استحوذت على 19% على المشاريع الإجمالية بتكلفة قدرت ب 4,019 مليون دولار، أهم الدول المستثمرة فيها هي فرنسا التي جاءت 16 مشروع و 15 شركة بتكلفة 2,266 مليون دولار، وكان لاسبانيا سبع مشاريع وسبع شركات بقيمة 517 مليون دولار، ثم سويسرا ستة مشاريع وخمسة شركات بقيمة 400 مليون دولار، وبالنسبة لدول افريقيا احتلت نسبة 8% بقيمة 1581 مليون دولار حيث تعتبر مصر أكبر دولة إفريقية مستثمره في الجزائر بثلاثة مشاريع وثلاثة شركات بتكلفة قدرها 1,553 مليون دولار، حيث امتلك الشرق الأوسط نسبة 4% من اجمالي الاستثمارات بتكلفة 882 مليون دولار مليون دولار، وكانت قطر من أبرز الدول المستثمرة فيه حيث قامت بإنشاء مشروع والشركة بقيمة 666 مليون دولار، بينما الدول الأوروبية الناشئة نسبة 3% بقيمة 714 مليون دولار وأمريكا الشمالية هي التي اخذت النسبة الاقل 1% بقيمه 4 مليون دولار، كما يوجد دول اخرى مستثمرة 134 مشروع 108 شركه بقيمة 1,576 مليون دولار، كما استفادت الجزائر خلال هذه الفترة بمشاريع اجمالية قدرت ب 188 مشروع و 152 شركة بقيمة استثمارية قدرت ب 21,056 مليون دولار.

المبحث الثالث: تداعيات جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: آثار جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية

أدى تفشي فيروس كورونا الى معاناه بشريه في جميع انحاء العالم، حيث شكلت مأساة انسانية أثرت على ملايين بشر على المستوى العالمي، تحديات التي يطرحها هذا الفيروس على رأس أولويات الجميع، التكلفة الإنسانية لهذا الوباء، تسبب في معاناة اقتصادية في جميع أقطار العالم، بتصرف بناء على (الاستثمار، 2020، صفحة 32)

الشكل رقم (07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة، توقعات (2015-2019) و(2020-2022).

(تريليون دولار)

Source: unctad, world investment report, international production beyond the pandemic, united nations geneva, 2020, p01

وقدرت منظمة الاونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في تقريرها لعام 2021 عن الاستثمار العالمي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفضت بنسبة 40% في عام 2020 لتصل إلى 1 تريليون دولار بعد أن بلغت 1,5 تريليون دولار في العام السابق (الاونكتاد، 2021، صفحة 11)

كما توقعت المنظمة ان ينخفض الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبه تتراوح بين 5% و 10% خلال عام 2021،بما يجعل المستوى المتوقع لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية عام 2021 منخفضة بنسبه 60% عن المستوى المحقق عام 2015، أي هبوطه من 2 تريليون دولار الى اقل من 900 مليار دولار خلال الفترة المذكورة، تحديدا وصل الى 852 مليار دولار، وفق لمرصد اتجاهات الاستثمار الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونيكتاد، اما بالنسبة لتوقعات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لما بعد 2021، فهي تتسم بدرجه عالية من عدم التيقن، حيث ستعتمد على الشكل الذي ستأخذه عملية عودة الاقتصاد العالمي للوضع الطبيعي وعلى التوجه السياسات الاقتصادية للدول الرئيسية، فإذا دامت مرحلة التباطؤ الاقتصادي لفترة

طويلة نسبيا أي في حالة أخذ منحنى النشاط الاقتصادي شكل حرف "U"، فإن ذلك سيدعم بقاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية عند مستوى يقل بكثير عن مستواه عام 2019.

فآثار جائحه كورونا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية تتنوع وفقا للاطار الزمني موضع التحاليل فبناء على تقرير الاونكتاد، عانت هذه التدفقات من اثار فورية بسبب عملية الاغلاق الاقتصادي العام وتوقف حركه الافراد والسلع ما سبب تأخيرات فوريه في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتعليق الكثير منها، كما تسببت الجائحة في تأخير الاعلام عن العديد من المشاريع الجديدة، وعن تعليق العديد من عمليات الدمج والاستحواذ بسبب التدهور الذي حدث في القيمة السوقية لاسهم العديد من الشركات التي كانت موضع الاستحواذ انهيار اسعار الاسهم عالميا، اضافه الى ما ادت اليه الاضطرابات المالية والاقتصادية من تأخير في الحصول على الموافقات من الجهات التنظيمية على عمليه الادماج.

أما بالنسبة للأجل القصير، فتقرير الأونكتاد يرى أن الإجراءات الحكومية الهادفة إلى حماية الشركات المحلية، مثل رفع هوامش إعادة الاستثمار والقيود الاستثمارية الجديدة، إضافة إلى عمل الشركات التابعة الأجنبية تحت قيود تشغيلية وسوقية ومالية صعبة بشكل استثنائي، تؤثر سلباً في الأجل القصير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وكما سبقت الإشارة، فإن التراجع الملحوظ في تقديرات أرباح الشركات متعددة الجنسيات عام 2020، قد أدّى إلى تقلّص الأرباح المعاد استثمارها لهذه الشركات، وهي ما تمثل أكثر من 50% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً.

أما بالنسبة للآثار متوسطة الأجل للجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن المتوقع أن يؤدي الركود الاقتصادي العالمي، والدرجة العالية من عدم التيقن بخصوص احتمالات الخروج منه والعودة للنشاط الاقتصادي الطبيعي "الجديد"، إلى تغير في الخطط الاستثمارية التوسعية الجديدة للشركات، وذلك سواء على مستوى استثماراتها المحلية أو الأجنبية. وإضافة إلى هذا، فإن القيود على السيولة المالية، وقيام الحكومات بتشديد القيود على الاستثمار الأجنبي ودعم الاستثمار المحلي، يُنتظر مَعها استمرار تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر لمدى زمني أطول من المدى الذي يمكن أن تستغرقه عملية عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته.
أما على المدى الزمني بعيد المدى، فمن الممكن أن يؤدي التغير في التوجهات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وتزايد أهمية قطاعات معينة، مثل الرعاية الصحية وتقنية المعلومات والاتصالات، إلى إضافة تغييرات هيكلية في نماذج الأعمال وسلاسل القيمة والعرض، ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي بدرجة أعلى من المستوى العالمي. لكن يلاحظ، في الوقت ذاته، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً هاماً في دعم الاقتصادات خلال الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة، حيث تتميز الشركات متعددة الجنسيات بدرجة مرونة أعلى أثناء الأزمات، وذلك بفضل الروابط بين الشركات الأم والفروع المحلية، وقدرتها الأعلى للوصول إلى الموارد المالية وتنوعها (الصفتي، 2022).

ولمعرفة أيضا كيف تؤثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي من خلال التأثير الأساسي المباشر وغير المباشر كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (08): التأثير الأساسي المباشر وغير المباشر لكوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي المباشر

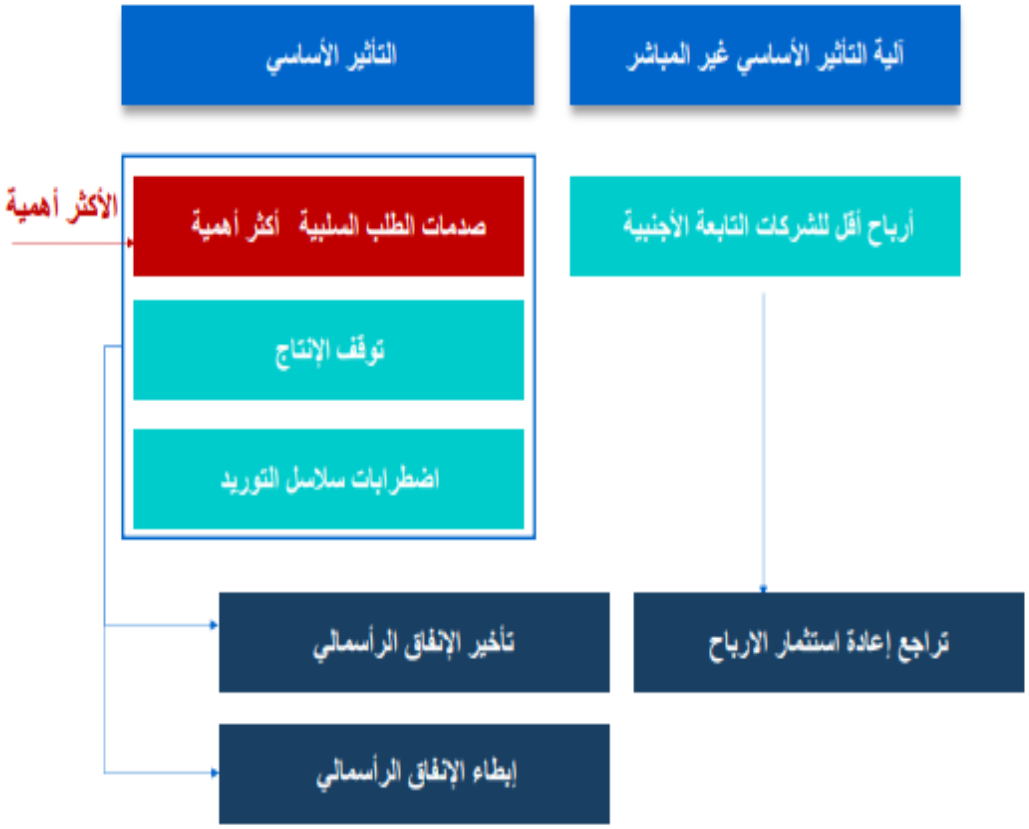

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، ص33

من خلال الشكل نلاحظ أنه قد أثرت الاغلاقات الناجمة عن جائحة كوفيد 19 تأثيرا شديدا على منشآت الأعمال والوظائف، حيث أنه في شتى أنحاء العالم أصدرت عدد من الشركات متعددة الجنسيات الرائدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر عبر آلية التأثير الأساسي المباشر وصدمات الطلب السلبية وتوقف الإنتاج واضطرابات سلاسل التوريد، وتأخر وابطاء الانفاق الرأسمالي، بالإضافة الى تراجع أرباح الشركات وبالتالي انخفاض الأرباح المعاد استثمارها.

المطلب الثاني: تأثير جائحة كورونا على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عن تقرير الحكومة الجزائرية في مخططها للإنعاش الاقتصادي 2020-2024، الذي صدر في 16 جوان، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، يبقى ضعيفا بتراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في النصف الأول من عام 2021، حسب ما أشار إليه بنك الجزائر في تقريره الاقتصادي عن "الاتجاهات النقدية والمالية" في النصف الأوّل من عام 2021، إذ بلغ 403 ملايين دولار، مقابل 504 ملايين دولار في الفترة نفسها من العام السابق.

فقط كشف تقرير بنك الجزائر بخصوص الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر عن تراجع طفيف بالمقارنة مع ما تم تسجيله خلال السداسي الاول من العام الفارط، وهو نفس الاعتراف الذي وقف عليه مخطط الانعاش، حيث ورد في مضمونه أن البلد بات

يستقطب عددا متواضعا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموعه ما يتم تسجيله بدول شمال افريقيا، حيث تقتصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهه نحو بلادنا على قطاع الطاقة، ولا تساهم في تنويع البلاد.

حيث عرفت انخفاضا تدريجيا متراجعة من 2.3 مليار دولار سنة 2010، إلى1.38 مليار دولار سنة 2019، مبرزا أن "الاستثمارات كانت سالبة سنة 2015 (0.58- مليار دولار)"، عقب الصدمة النفطية لسنة 2014، وبعد انهيار أسعار النفط في العام نفسه، ثم تراجع عديد من الاستثمارات في مجال المحروقات.

الجدول رقم (11): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة (2018-2022)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
التدفقات	1.506	1,138.9	1.125	870	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، صفحة 18.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2021، صفحة 48.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2022، صفحة 62، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.dhaman.org/

الشكل رقم (09-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة (2019-2022)

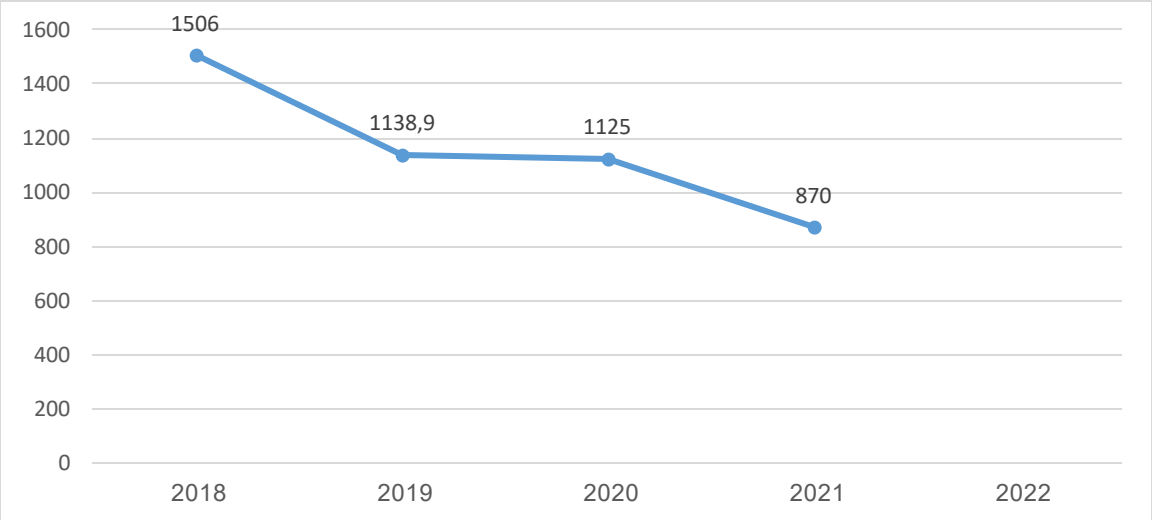

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11)

الشكل رقم (09-02): نسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر قبل وخلال جائحة كورونا (2018-2020):

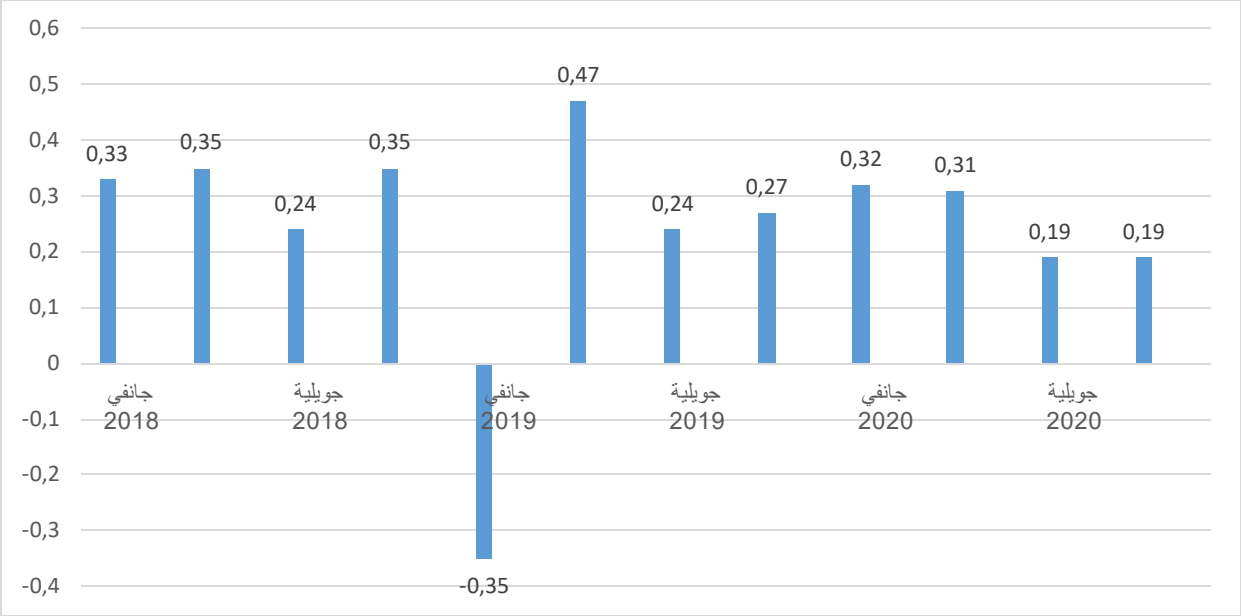

المصدر: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investment

حيث نلاحظ من الجدول والشكلين أن في سنة 2018 حدث تغير ايجابي مقارنة بالعام الماضي وسجلت ارتفاعا بتسجيلها 1.506 مليون دولار، حيث كانت قد سجلت في العام الماضي 1,232.1 مليون دولار، وهذا بفضل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات وبفضل الأحكام الجديدة الذي تهدف الى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، بنسب تدفق بين 0.33% و0.35% خلال السداسي الأول والثاني.

وفي سنه 2019 حدث انخفاض طفيف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فكانت للجزائر نصيب 1,138.9 مليار دولار، ب تراجع نسبته -0.35% في جانفي ثم بعد ذلك حقق نسبة إيجابية في نهاية السداسي الثاني ب 0.27% وسبب تراجعه راجع الى خوف المستثمرين الأجانب من الاستقرار السياسي كون الجزائر شاهدت عمليات الحراك السلمي الذي أدى إلى تغيير الحكومة والرئاسة.

أما في سنة 2020 سجلت 1.125 مليون دولار، بنسبة 0.31% في السداسي الأول، وسجل تراجعا نسبته في السداسي الثاني 0.19%، بحيث شاهدت تراجع بسببين هما جائحه كورونا والسبب الثاني هو القيود الجديدة التي تم ادراجها في قانون المالية التكميلي لسنه 2019 التي اعطت الأفضلية للمستثمر الجزائري 51% سواء كان حكوميا ام خاصا في حال دخوله في الشراكة مع مستثمر اجنبي اي تخصيص بي 49% للمستثمر الاجنبي فقط، وتسرى على كافه المشاريع والقطاعات الاقتصادية بحجه حمايه الاقتصاد من نفوذ المال الاجنبي، الا ان هذه القاعدة جاءت محل انتقاد من قبل دول الأجنبية ومنظمات دوليه بمبرر انها قيدت رغبات العديد من المستثمرين الاجانب وكانت هذه احد اسباب عزوف الشريك الاجنبي من اغلب ميادين الاستثمار المتوفرة في الجزائر.

وبقى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تراجع سنتي 2021 و2022 ب1.125، 870 على التوالي حيث كانت أزمة كورونا سنة 2021 منتشرة بشكل كبير أدت الى تراجع النشاط الاقتصادي للبلاد وتراجع أسعار النفط نتيجة الغلق

الجزئي والكلي الذي فرضته الدولة وهذا يمكن أن يقلل من جاذبية البلاد كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأحد التأثيرات الرئيسية للجائحة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر هو تأخر في تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية. قد تكون الشركات الأجنبية تواجه صعوبات في تحقيق تقدم في مشاريعها بسبب القيود المفروضة وتأثيرات انخفاض الطلب والتباطؤ الاقتصادي العالمي.

قبل جائحة كورونا، شهدت الجزائر اهتماما متزايدا من قِبل المستثمرين الأجانب، كانت البلاد تعتبر وجهة مغرية للاستثمار بسبب مواردها الطبيعية الغنية، مثل النفط والغاز الطبيعي، والتي كانت تشكل جزءا كبيرا من اقتصاد البلاد، وتمتلك الجزائر أيضا قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة، والتي توفرت فيها فرص استثمارية مهمة، حيث كانت نسبة التدفق فيها 0.35%، ومع ذلك تأثرت الجزائر بشدة بجائحة كورونا، خلال السنوات 2022، 2021، 2020، 2019، حيث أدت القيود الصحية والاقتصادية المفروضة لاحتواء انتشار الفيروس إلى تراجع النشاط الاقتصادي، قد أدى ذلك إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، تأثرت العديد من القطاعات بشكل كبير، بسبب الطلب الضعيف عليها بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والسياحة، حيث كانت نسبة التدفق خلال سنة 2020، 0.19%.

وبعد تجاوز الأزمة الصحية سعت الجزائر لمراجعة قانون الاستثمار لتحسين مناخ الاعمال وجذب مستثمرين اجانب بهدف تعزيز القطاع غير المتصل بالطاقة، مع السعي للتكفل بانشغالات المتعاملين الاقتصاديين قصده وضع بيئة استثماريه تسودها الثقة بين المستثمر ومؤسسات الدولة، وكذا اعطاء اشارات قوية ضمانات كفيلة بزيادة جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويسمح هذا القانون للمستثمرين الاجانب بالحصول على حصص اغلبية مشاريع تابعة لقطاعات غير استراتيجية لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط والغاز على غرار الصناعات الصيدلانية، حيث ارتفعت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بدأت في تحسن على السنة السابقة، نهاية السداسي الثاني من سنة 2022 الى 0.26%،

المطلب الثالث: الإجراءات الواجب اتخاذها في ظل الجائحة

الفرع الأول: إجراءات الحماية للتصدي لكورونا

باشرت الجزائر العديد من الاصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز القوانين الاستثمارية الحمائية للمستثمرين المحليين والأجانب بعد تأكد الدولة من حتمية فك التبعية النفطية والنهوض بالقطاعات المنتجة الأخرى والرفع من مساهمتها في القيمة المضافة، والسعي لبناء نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن النفط وصدماته، لكن جائحة كورونا كانت أسرع من تلك الخطوات الإصلاحية وزادت في شلل الاقتصاد البلاد أكثر واصبح مهددا بالإفلاس، حيث أجبر الانتشار الواسع لفيروس كورونا الحكومة الجزائرية على اتخاذ جملة من القرارات بهدف التصدي لتداعياتها ،كان من بينها، بتصرف بناء على (وكالة الأنباء الجزائرية).

- اغلاق كافة الحدود البرية والجوية والبحرية بهدف احتواء الفيروس ومنع تفشيه.
- فرض حجر جزئي وشامل على عدد كبير من الولايات عقب تفشي الفيروس، وهو ما أثر على النشاط التجاري والاقتصادي للشركات الحكومية والخاصة وكذا للتجار.
- حماية القدرة الشرائية والشركات بمنح تعويضات مالية للمتضررين من الجائحة بسبب التراجع المتزايد في القدرة الشرائية للجزائريين، التي تراجعت أصلا بنحو 50% في السنوات ال 5 الأخيرة (الزهراء، 2022، صفحة 1250)

- كما قررت ابتداء من مطلع جوان 2020 إلغاء الضريبة على المداخيل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة ألفي دينار جزائري (15.64 دولار امريكي) ليصبح 20 ألف دينار جزائري (220 دولار أمريكي). (كمال، 2020)
- إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة، كما رفعت معاشات متقاعدين بنسبة 7%، ومنح التعويضات مالية لعدد من أصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى تجميد دفع ضرائب الشركات بهدف تخفيف أثار اجراءات العزل المرتبطة بفيروس كورونا على الشركات العامة والخاصة.
- كما تم اتخاذ المزيد من الاجراءات التقشفية كان من أبرزها: خفض الانفاق العام بنسبة 30% وتأجيل المشروعات الحكومية لمواكبة الضغوط الاقتصادية، وخفض نفقات شركة سوناطراك الحكومية للطاقة الخاصة بالاستثمار من 14 مليار دولار الى سبعة مليار دولار.
- إلغاء ابرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع الاستثمارية التي تكلف الجزائر سنويا 7 مليار دولار، وتجميد المشاريع الكبرى.

الفرع الثاني: أهم القرارات الاستثمارية لمواجهة الأزمة.

بحثت الحكومة الجزائرية طيلة أشهر الأزمة الصحية والعالمية عن إجراءات قد تنقذ اقتصاد البلاد من حافة الانهيار، وسارعت على مراحل لاتخاذ قرارات انقاذ على المدى المتوسط والبعيد

- التوجه نحو السوق الأفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية اوائل 2020، وسطرت هدف رفع صادراتها خارج قطاع المحروقات الى 5 مليار دولار.
- الغاء قاعدة توزيع رأس المال 49/51 باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا (كمال، 2020)
- إلغاء حق الشفعة لدى التنازل عن الاسهم أول حصص الاجتماعية المنجزة من طرف أجانب أو لصالحهم إلى جانب إلغاء الزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية باللجوء إلى التمويلات المحلية.
- تحويل بين 10 الى 12 مليار دولار من احتياطات الصرف لفائدة التمويل الاستثمار، واحداث تغيرات على قانون الاستثمارات لجلب رؤوس الأموال الأجنبية في عدة قطاعات، بعضها تقرر فتحه للمرة الاولى أمام الخواص مثل النقل الجوي والبحري.
- إعادة النظر في الاتفاقيات اقتصادية الثنائية خصوصا مع الاتحاد الاوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري الذي يقارب 30 مليار دولار.
- باشرت الجزائر احصاء احتياطاتها من موارد طاقوية ومعدنية أخرى غير مستغلة بغرض الاستثمار فيها، بينها الذهب والفوسفات والنحاس والحديد وغيرها، للمرة الاولى في تاريخها، وفتح المجال أمام شركات كبرى للمستثمرين الاجانب في معظم مناجم البلاد.

- قررت كذلك استغلال منجم الحديد بمنطقه "غار جبيلات" بتندوف جنوب غرب البلاد ويعد من أكبر احتياطات العالم من الحديد، وكذا منجم الزنك والرصاص بمنطقه "واد أميزور" شرق البلاد، ومشروع اخر للفوسفات بولاية تبسه بالشرق، مع الترخيص ايضا للمستثمرين المحليين باستغلال مناجم الذهب بمنطقه "جانت" بأقصى الجنوب.
- وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الاول من 2021 لتعزيز الانتاج المحلي واخذ فاتورة الواردات، بشكل قد يوفر نحو 3 مليارات دولار.
- استرجاع احتياطات الذهب المحلية التي باتت اموالا مجمده على مستوى الجمارك منذ أكثر من 4 عقود في الموانئ والمطارات، وادراجها كاحتياطات وطنيه محليه.
- بالإضافة الى اعداد خطه لإصلاح النظام المصرفي للبلاد، والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية بعد طرح 9 منتجات ماليه بهدف جذب رؤوس اموال الجزائريين المودعة خارج البنوك الحكومية، وادماج الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية في النظام المالي.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة تقييم المناخ الاستثمار في الجزائر، والتركيز على الاقتصاد الجزائري وأهم المؤشرات فيه وحجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر، وكيف أثرت جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر حيث توصلنا إلى أن ترتيب الجزائر ضعيف جدا ضمن أغلب المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار، وأنها تتملك طاقة وقدرات وفرص استثمارية معتبر التي تكون محل اهتمام من المستثمر الاجنبي، إلا أنه لا تزال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيفة لا ترقى إلى المستوى المطلوب رغم الامكانيات المتوفرة والمحفزات المقترحة، حيث أن حجم التدفق لم يتعدى في أحسن أحواله 2 مليار دولار وهو مبلغ ضئيل اذ ما قورن بالإمكانيات الاستثمارية الضخمة، مع العلم أن معظم التدفقات تتوجه إلى قطاع المحروقات في حين نجد أن نسبة ضئيلة تتوجه إلى قطاعات أخرى.

تأثرت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل كبير جراء جائحة كوفيد-19، كما حدث في العديد من الدول حول العالم، فإن الإجراءات الاحترازية والتدابير المتخذة للحد من انتشار الفيروس أدت إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي وتأثير سلبي على الاستثمارات، وتأثرت الجزائر بشدة بتراجع أسعار النفط، حيث تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، حيث تراجعت أسعار النفط بشكل حاد في عام 2020 بسبب تراجع الطلب العالمي على الطاقة بسبب الجائحة، مما أدى إلى تراجع في إيرادات الجزائر من النفط وتأثر الاقتصاد بشكل كبير.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام يمكننا الاستنتاج بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد ظاهرة اقتصادية هامة تلعب دورا حاسما في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية والتصدير، وتعزيز قدرة الدولة المضيفة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وكما توصلنا أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أزمة كورونا، من بين هذه التحديات، يمكن ذكر القيود الناتجة عن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار الفيروس، مما أدى إلى تأثير سلبي على أنشطة الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد، كما أن تراجع أسعار النفط الذي يعد مصدرا رئيسيا للإيرادات الجزائرية، قد أدى أيضا إلى تقليل جاذبية الاستثمار في القطاع النفطي والغازي.

نتائج اختبار الفرضيات

1- ثبت لدينا صحة الفرضية الأولى، حيث يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة لتمويل الدول العالمية، وتلعب عوامل البيئة الاستثمارية دورا في جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هناك عوامل أخرى تؤثر في تمويل الدول أيضا.

2- تأكد لدينا صحة فرضية الثانية، ان قياس وتقييم مناخ الاستثمار في الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، يخضع لمؤشرات عالميه، وتعتبر هذه المؤشرات أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه.

3- تبين لنا أن الفرضية الثالثة صحيحة، حيث يعتبر قطاع المحروقات من بين القطاعات التي تستقطب استثمارات أجنبية نظرا لوجود موارد طبيعية غنية في الجزائر مثل النفط والغاز، أما جغرافيا فأغلب الاستثمارات فيها تحمل الجنسية الأوروبية، حيث أن للشركات الأوروبية تاريخ طويل في الاستثمار في الجزائر وعلاقات تجارية وثيقة مع البلاد.

4- تبين لنا أن الفرضية الرابعة صحيحة، تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ بسبب جائحة كورونا، فقد تم تعليق العديد من الأنشطة الاقتصادية وتطبيق إجراءات العزل العام والقيود على الحركة، مما أثر على الاستثمارات الجديدة وتنفيذ المشاريع الحالية، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الشركات الأجنبية مترددة في الاستثمار في ظل عدم اليقين الاقتصادي الناجم عن الأزمة.

نتائج الدراسة

وعليه فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج يمكن إجمالها ضمن النقاط التالية:

- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر الشكل الاكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة والمقصد المفضل لها في بناء استراتيجياتها التنموية على المدى الطويل.
- يعد الاستثمار الاجنبي المباشر وسائل التمويلية الخارجية الاقل تكلفة لتحقيق التنمية وخاصه بعد عجز المصادر المحلية عن تمويلها.

- لم يرقى حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بعد الى المستوى المطلوب خاصه في ظل الامكانيات الكبيرة التي تسخر بها الجزائر.
- تتركز الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر على قطاع المحروقات، الامر الذي لم يساهم في رفع تحدي الاقتصاد الجزائري المتمثل في تنويع مصادر دخله.
- رغم كل الاعفاءات والتحفيزات التي منحتها الدولة الا ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لم يرقى الى مستوى امكانيات حجم الجزائر وهذا رجع الى عده عوامل اخرى اقتصادية، قانونية واداريه.
- ويمكن القول ان أكبر عائق ادى الى نفور المستثمرين الاجانب هي قاعدة 49/51، التي تقضي بأولوية المستثمر المحلي على الاجنبي في نسبة الشراكة، وقاعدة حق الشفعة التي تجبر المستثمر الاجنبي على منح الأولوية للدولة الجزائرية عند تنازله عن الاسهم أو الحصص.
- ان ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات العالمية لقياس مناخ الاستثمار يعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك يظهر بوضوح في التخبط وعدم الاستقرار التي تميزت به المنظومة القانونية والتشريعية المنظمة للاستثمار في الجزائر مما اعطى صورة سلبية.
- فيروس كورونا شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الاوضاع الاقتصادية على المستوى العالمي، حيث صنع حالة صعبة ونظام صحي معقد أثر على البشر مخلفا آثارا كبيرا على صحة المجتمعات والعديد من الخسائر في الاقتصاد.
- أثر فيروس كورونا على الاستثمار الاجنبي في الجزائر كغيرها من دول العالم.
- تأثر الاقتصاد الجزائري بالتداعيات التي افرزتها جائحة كورونا، والاهتزازات التي تشهدها أسواق النفط في الآونة الأخيرة، على اعتباره مصدر الدخل الوحيد للبلاد.
- ساهمت جائحة كورونا في توقف حركة الأفراد والبضائع، مما أدى إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض تدفق العملات الأجنبية إلى الجزائر.
- شهدت العديد من البلدان انخفاضا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب القيود الصحية والاقتصادية المفروضة للحد من انتشار الفيروس.

مقترحات وتوصيات الدراسة

في الأخير انطلاقا من النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- استغلال الجزائر لموقعها الاستراتيجي ومكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسط لجذب الشركات العالمية، ولتوطين استثماراتها وخطوط انتاجها من خلال الترويج لاستخدام السوق الجزائرية كمحطة لإنتاج وتصدير المنتجات بالأسواق الاقليمية والعالمية.
- التعرف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق الدبلوماسية الخارجية، وابرام المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب.

- يجب أن تعمل الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين الأجانب، والقيام بذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الشفافية وتعزيز الاستقرار السياسي والقانوني.
- يجب على الجزائر أن تحسن ترتيبها العالمي من خلال المؤشرات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تفعيل مهام المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حتى يكون لهم دورا ناجحا في جلب الاستثمارات الأجنبية.
- تقديم حوافز وتسهيلات ضريبية تساهم في جذب الاستثمارات.
- محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول، والاستفادة من تجارب بعض الدول التي استطاعت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.
- التركيز على توجيه الاستثمارات الواردة الى القطاعات الاستراتيجية كالصحة، السياحة والزراعة بما لها أثر في تحقيق الامن الغذائي، وتقليص فاتورة الغذاء، والتبعية للأسواق الخارجية.
- ضرورة انشاء مركز وطني في الجزائر لادخاره الازمات والكوارث الصحية تابع لوزارات الصحة يعتبر كنقطة التقاء المعلومات الصحية لمتخذي القرار مبني على المعلومات الدقيقة والسليمة في حل الازمات بمختلف مستوياتها، والذي يعتبر مقياسا مهما لأداء فروع المراكز والمستشفيات وأماكن التجمعات البشرية.
- اقامة دورات تكوينية حول كيفية تقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية في أثناء الأزمات المركبة التي تبدأ صحية ثم تصبح اقتصاديه وماليه للارتقاء بالمستوى المهني لتقديم المساعدات الإنسانية في اثناء الحالات الطارئة.
- يجب تعزيز بنية المستشفيات في الجزائر وتحسين البنية التحتية الصحية لمواجهة الأزمات الصحية بكفاءة وفعالية.
- ينبغي أن تعمل السلطات الصحية مع قطاعات السفر والنقل والسياحة لتقديم ما يلزم من معلومات الى المسافرين بهدف الحد من المخاطر العامة للإصابة بالأمراض التنفسية الحادة، وذلك من خلال عيادات الصحة أثناء السفر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير	/
الإهداء	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الأشكال	/
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وجائحة كورونا	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه	07
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	08
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه، وعيوبه	11
المبحث الثاني: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه	14
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المبحث الثالث: مناخ الاستثمار	19
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار	19
المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار	19
المطلب الثالث: عناصر مناخ الاستثمار	22
المبحث الرابع: ماهية فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)	23
المطلب الأول: لمحة عامة عن فيروس كورونا (كوفيد-19)	23
المطلب الثاني: طرق انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)	24
المطلب الثالث: انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأرواح البشرية	25

المطلب الرابع: الإجراءات والوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19)	26
خلاصة	27
الفصل الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وأثناء جائحة كورونا	
تمهيد	29
المبحث الأول: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر	30
المطلب الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري	30
المطلب الثاني: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية	32
المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمية	34
المبحث الثاني: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2010-2019).	36
المطلب الأول: تحليل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	36
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	38
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: (2015-2019)	41
المبحث الثالث: تداعيات جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	44
المطلب الأول: آثار جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية	44
المطلب الثاني: تأثير جائحة كورونا على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	46
المطلب الثالث: الإجراءات الواجب اتخاذها في ظل الجائحة	49
خلاصة	52
خاتمة	54
فهرس المحتويات	58
قائمة المراجع	61

قائمة المصادر والمراجع

قـــائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. النجار سعيد، (1991). نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي. القاهرة: دار الشروق.
2. النجار سعيد، (1973). تاريخ الفكر الاقتصادي، بيروت، دار النهضة العربية.
3. المغربي إبراهيم متولي حسن، (2011). دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الاسلامي والانظمة الاقتصادية المعاصرة. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
4. العسوي إبراهيم، (1985)، قياس مؤشرات التنمية، مصر، دار الوحدة العربية.
5. الجوزي جميلة، (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا. الجزائر.
6. باسم حمادي الحسن. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر) FDI المجلد 01. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
7. فرحات محمد يوسف، (2010). قضايا اقتصادية معاصرة، دار الطليعة.
8. عبد المطلب عبد الحميد. (2006). العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها. الاسكندرية: دار الكتب.
9. عبد السلام أبو قحف (2003). السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية. الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعة.
10. عبد السلام أبو قحف (2002). نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
11. سليمان عمر عبد الوهاب. (2010). الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
12. رضا عبد السلام، (2007). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا مع التطبيق على مصر. مصر: المكتبة العصرية.
13. حداد ماري، قادري الشيخ علي وسوسن سمور، (2008). علم الاجتماع الطبي، الطبعة 01، عمان، الأردن، مكتبة المجتمع العربي.
14. محمد عبد العزيز عبد الله، (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاردن: دار النفائس.

الرسائل العلمية:

1. احمد قديد. (2010)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة: دراسة احصائية مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر.
2. أحمد فاروق. (2006). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي المصري مع التركيز على الصناعات الكيماوية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، مصر: جامعة الأزهر.
3. البيلاني، لينا، (2008). أثر المخاطر الدولية على الاستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير، قسم ادارة الأعمال، لبنان، الجامعة الاسلامية.
4. الزين م، (2006). آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية. الجزائر.
5.

6. بوشمال عبد الرؤوف، (2012)، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (شهادة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.
7. خليفة احلام. (2019). محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية 1990-2015. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدية: جامعة يحيى فارس.
8.
9. زمال فيصل، (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير. كلية العلوم التجارية، تبسة: المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي.
10. طلال زغبة، (2015). دراسة تحليلية قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
11. طلحي هشام. (2022). انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفارة (1990-2019) اطروحة دكتورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
12. محمد خليل بوحلايس، (2009). معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر شهادة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة العربي بن مهيدي.
13. هواري مجاهد، (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية حالة وهران، علوم الاقتصادية، وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

المجلات:

1. باراكش لوناجي، رزين عساف، (2001). ما مدى فائدة الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية. مجلة التمويل والتنمية.
2. حدة كرامة مروة، رحال فاطمة وخبيزة أنفال، (2020, 06 30). تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا. مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02.
3. حسن كريم حمزة. (2012). مناخ الاستثمار في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 08، العدد 23.
4. حسين بن ناجي. (جوان, 2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية، ب(31)
5. حكيمة حليمي، ليلي حليمي. (2019). دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقين .ACP مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 12.
6. الزهراء طلحي فطيمة، (2022). واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01.

7. سلمى ص ، (2021). تداعيات كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، مجلة أبعاد اقتصادية،
8. عبد الحق طير، عقبة ريمي، وخالد مدخل، (2020). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي (2018-1995). المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02، العدد 01.
9. نعيم بعموشة. (30 06, 2020). فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر -دراسة تحليلية-. مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01.

المواقع:

1. البنك الدولي في الجزائر. (01، 07، 12, 2021). تاريخ الاسترداد 20 04, 2023، من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview
2. الصفتي, أ. (2022, 05 25). تداعيات جائحة كوفيد 19 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: استشراف للتوجه العالمي والاقليمي. Consulté le 2023, sur ترينذز للبحوث والاستشارات : https://trendsresearch.org/ar/insight/%d8%aa%d8%af%d8%a7%d8%b9%d9%
3. الاقتصاد الجزائري في عافية تصاعدية. (31 12, 2021). Consulté le 04 20, 2023, sur العين الاخبارية: https://al-ain.com/article/algerian-recovery-economy-achieving-growth
4. عربية سكاي نيوز. (27 12, 2021). الدول الأكثر تضررا في العالم بداء كورونا. تاريخ الاسترداد 30 05, 2023.
5. عربية سكاي نيوز: https://www.skynewsarabia.com/world/1489488-
6. منظمة الصحة العالمية. (07 04, 2020). *مرض فيروس كورونا كوفيد-19*. Consulté le 05 28, 2023, sur منظمة الصحة العالمية : https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019
7. وكالة الانباء الجزائرية. (09 06, 2017). Consulté le 05 23, 2023, sur
8. وكالة الانباء الجزائرية : (07 06, 2018). Consulté le 05 23, 2023, sur https://www.aps.dz/ar/economie/57502-1-2-2017

التقارير:

1. الاونكتاد. (2021). تقرير الاستثمار العالمي 2021، الاستثمار في انتعاش مستدام. الامم المتحدة.
2. تقرير مناخ الاستثمار. (2020). *تقرير مناخ الاستثمار 2020 في الدول العربية* .
3. بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

الجرائد:

1. كمال سماحي، (04 06, 2020). قانون المالية التكميلي 2020، قانون 20-07. *الجريدة الرسمية الجزائرية* .

الملتقيات:

1. أمال براهمية، و ظريفة سلايمية. (2006). التعجيل بالتغيير: تعزيز االستثمار االجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية. سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية- . بسكرة: جامعة محمد خيضر.

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): كريم أميمة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 201370011 والصادرة بتاريخ 2017/04/03

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم التجارة

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ظل أزمة كورونا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/10

توقيع المعني (ة)